جـامعة ابن خلـدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلـوم التجـارية

الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي في الدول العربية

دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، السعودية)

مذكرة تخرج تدخل ضمـن متطلبات نيل شـهادة الماستـر

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

- جـــلاب بلال
- حيرش مصطفى

الأستاذ المشرف:

- طـــالم علي

السنة الجـامعية: 2020/2019.

كلمة شكر

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ سورة هود الآية (88).

نحمد الله عز وجل أولا وآخرا وظاهرا وباطنا على تيسيره وتسهيله ونسأله المزيد من التوفيق ولا ندعى أننا استكملنا جميع جوانب بحثنا هذا فإن الكمال لله جلا وعلا والنقص من طبيعة البشر ولكننا بذلنا ما في وسعنا فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى وما كان غير ذلك فمنا ومن الشيطان والله حسبنا ونعم الوكيل.

نتوجه بالشكر والامتنان إلى الدكتور المشرف "طالم علي" على مساعدته وتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة مدة دراستنا وخاصة خلال مدة تحضير المذكرة.

ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

والشكر الموصول إلى كل من ساعدنا في هذه المذكرة وإلى كل طلبة وعمال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الطالب: جلاب بلال **الطالب: حيرش مصطفى**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أهدي هذا العمل إلى من قال سبحانه وتعالى فيهما ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾

إلى أروع وأسمى وأغلى وأحن شيء في الوجود وهما الوالدين حفظهما الله

إلى من غرس في نفسي حب العلم ومهدى لي دروبه وعلمني أن لذة الحياة الحقيقة في العلم.

إلى والدي فضيلة الدكتور "جلاب عبد القادر" أطال الله في عمره الذي طال أدبه وأخلاقه والتزامه عنان السماء راجيا من المولى تبارك وتعالى أن يحفظه إن شاء الله.

إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها التي من وقفت عمرها على تهيئة سبل الراحة والهدوء لي فمكنتني من ورود منهل العلم، باختصار إلى الحبيبين التي تخجل الكلمات على وصفهما وتعجز كل عبارات الدنيا عن إيفاء حقهما إلى الوالدين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى أخي الوحيد ابو زيد الهلالي حفظه الله من كل بلاء وأتمنى له التوفيق في مساره الدراسي.

إلى أخواتي أدامهما الله وحفظهم من كل سوء وإلى كل أصدقائي حفظهم الله جميعا.

الشكر الجزيل لفضيلة الدكتور المشرف "طالم علي" على مساعدته وتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة مدة دراستي وخاصة خلال مدة تحضير المذكرة.

الشكر الجزيل لزميلي في هذه المذكرة الذي كان من خيرة ما عرفت ومن أفضل ما صادقت وهو الطالب "حيرش مصطفى"

إلى أساتذتي الكرام الذين كانوا بمثابة قناديل تنير طريقي وفي الأخير أهدي هذه المذكرة إلى جميع طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الطالب: جلاب بلال

إهـــــداء

إلى من قال فيهما ربنا:

﴿ وَقضى رَبُّكَ ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾.

إلى من سرنا لقاؤهم وأنسنا ذكرهم وكانوا قدوة المحبة والخير

إلى من شجّع ونصح وعلّم

إلى جميع الإخوة والأخوات

إلى كل الزملاء وطلاب العلم

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

- إلى كل من أحب العلم ويقدر جهد طالب العلم-

الطالب: حيرش مصطفى

الفهرس

الفهـــــرس:

الموضـــــــــــــوع:	الصفحة
التشكرات	
الإهـــــداء	
الفهـــــرس	
مقدمة عامـــة	أ
الفصل الأول:إطار مفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيـــــــــد	08
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....	09
– المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....	09
– المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	23
– المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	25
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الايجابية والسلبية.....	32
– المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	32
– المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	39
– المطلب الثالث: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	42
خلاصة الفصل الأول	46

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
تمهيـــــــــد	48
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....	49
- المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....	49
- المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....	52
- المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة.....	55
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.....	71
- المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية.....	71
- المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي من حيث الموارد البشرية.	78
- المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في نقل التكنولوجيا....	80
خلاصة الفصل الثاني:.....	83
الفصل الثالث: مساهمة IDE في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة: الجزائر، المغرب، السعودية.	
تمهيـــــــــد	85
المبحث الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.....	86
- المطلب الأول: أهم الحوافز والضمانات المقدمة في الجزائر.....	86
- المطلب الثاني: أهم الحوافز والضمانات المقدمة في المغرب.....	92

– المطلب الثالث: أهم الحوافز المقدمة في السعودية.....	103
المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول المعنية....	108
– المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(الجدول، التحليل، التمثيل البياني، المقارنة).....	108
– المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الدول المعنية(الجدول، التمثيل البياني، المقارنة.....	117
– المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الدول المعنية(الجدول، التمثيل البياني، المقارنة).....	125
خلاصـــة الفصل الثالث:.....	132
خـــــاتمة عامة.....	134
المراجـــــــــع.....	138
قائمة الأشكال.....	/
قائمة الجـداول.....	/

مقدمة عامة

مقدمــة عــــامة:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرون، واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتمويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطي للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاها لاستثمار الأجنبي المباشر، تسابقها في استقطابه من خلال هذا تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملا منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية.

وقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعد ايجابيا وذلك لأن تدفع هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة واستخدام أساليب الإدارة، الإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية، فضلا عل زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد. بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار وتحفيز الشركات جودة المنتجات والخدمات.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد سلبيا لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الايجابية حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في دول الأم، إذ تعمل الشركات الأجنبية على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها من مخاطر الإنتاج والتقليد، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص نموه، لاسيما أن شركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يثير أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

أولا: الإشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

❖ "ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايد في الدول محل الدراسة؟"

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما أهميته؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو للدول الثلاث؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

- للاستثمار العديد من التعاريف حسب جهات النظر كما له العديد من الإيجابيات و السلبيات.
- هناك علاقة مباشرة بين المتغيرين "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي "
- لقد حققت التدفقات في زيادة النمو للدول الثلاث.

رابعا:أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الوسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال النمو التقليدية كالقروض والمساعدات الدولية، وتكمن هذه الأهمية في تنافس الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر لإيجابيات مقارنة بالقروض الأجنبية لذا أردنا معرفة أهمية هذا المورد.

خامسا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الثلاث.
- التعرف على علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث.

- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في التعرف على مختلف أوجه بيئة الاستثمار والتي تؤثر في شكل واضح على قرار المستثمر الأجنبي.
- الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث، وكذلك التوزيع الجغرافي والقطاعي له.

سادسا: الدراسات السابقة للموضوع:

- **دراسة (بلال بوجمعة: 2013)سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر – دراسة تطبيقية للفترة 1986–2011**: وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة غلى دورها في تنمية الصادرات الغير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة إلى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات الغير النفطية، ولقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة.
- **دراسة (سمير حنا بهنام 2013) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول النامية للمدة 1990–2011، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق 2013**: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين اثر لاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية مختارة خلال ذلك الأثر وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود اثر ايجابي لاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من(الهند– تركيا–الأردن–الجزائر–مصر–سوريا–المغرب–تونس–الكويت).
- **دراسة (رفيق نزاري، 2008)الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس والجزائر والمغرب، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر وتونس خلال الفترة 1991–2005**: وذلك وفقا لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وقد توصلت

الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثيرا إيجابيا لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك للارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعية وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات وامتدت صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس تأثيرا سلبيا، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج، وبالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة للجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل، وتكرير رغم تحسين الذي شهدته قطاعات أخرى للاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة .

- **دراسة (زياد محمد أبو ليلى 2007) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976–2003**: حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج الإجمالي في الأردن وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي ووجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

من خلال ما سبق فإن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الثلاثة "الجزائر والمغرب والسعودية" خلال الفترة (2001-20019).
- قياس أثر استثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي للدول المعنية خلال الفترة (2001-2019).
- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية للدول الثلاث خلال الفترة (2001-2019).
- الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001-2019).

- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب والسعودية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة (2001-2019).

سابعا: منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتعاريف والخصائص والأهمية.
- منهج التحليل القياسي الكمي: والذي يتركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001-2019).
- منهج دراسة حالة: حيث تمت الدراسة في البلدان الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية.

ثامنا: هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية فقد تم تناول الفصول التالية:

حيث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتليهم خاتمة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق البحث، حيث اشتمل **الفصل الأول** على الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والذي قسم بدوره إلى مبحثين حيث خصص الأول لعرض مفاهيم أساسية للاستثمار بشكل عام ليتم بعد ذلك تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهميته ودوافعه، أما المبحث الثاني خصص لعرض محددات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الإيجابية والسلبية.

بينما خصص **الفصل الثاني** في الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث خصص الأول للتأطير النظري للنمو الاقتصادي وقياسه ونماذجه، أما المبحث الثاني حيث تم فيه علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية ومن حيث الموارد البشرية ومن حيث نقل التكنولوجيا.

أما **الفصل الثالث** فقد خصص في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة الجزائر والمغرب والسعودية، فالمبحث الأول فقد تناول الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001-2019)، أما المبحث الثاني خصص لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المعنية حيث تناولنا فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تحليل والمقارنة وأيضا التوزيع القطاعي والجرافي للاستثمار الأجنبي المباشر للدول الثلاث خلال الفترة (2001-2019).

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي حول الاستثمار الاجنبي في الجزائر

تمهيـــــــــد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد تزايدت أهمية و دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد المديونية الخارجية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر (أشكاله وأهميته ودوافعه).
- المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا آثاره الايجابية والسلبية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسيات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

يمثل مفهوم الاستثمارات الأجنبية وأشكاله فيما يلي:

1- تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يتمثل تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1-1- تعريف الاستثمارات:

توجد عدة تعريفات للاستثمار منها:

- يعرف الاستثمار بأنه: ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل[1].

- يعرف الاستثمار بأنه: مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية[2].

- يعرف الاستثمار بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقة الإنتاجية على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** "، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص15.

[2] أحمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة** "،الأردن كنموذج،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005، ص87.

[3] حسين عمر، " **المدخل إلى دراسة علم اقتصاد، الاستثمار و العولمة** "، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص37.

- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمارات بأنها: الاستخدام الحالي للأموال وذلك لغرض الحصول على ربح مستقبلي، مقابل تحمل مخاطرة مهما كان شكل هذا الاستخدام[1].

1-2- تعريف الاستثمارات الأجنبية:

توجد عدة تعريفات نذكر منها:

- يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد للأجيال طويلة الأجل[2].

- يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما؟ قبل المؤسسة القائمة في اقتصاد آخر[3].

- يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج للموارد المالية ومادية يملكها أشخاص أو تملكها حكومات[4].

- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: " جميع الاستثمارات المادية والمالية التي تقوم بها الأجانب (الغير مقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراد أو مؤسسات[5].

1-3- تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هناك تعريفات عديدة نذكر منها:

---

[1] من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى، انطلاقا من التعريفات السابقة.

[2] فريد النجار " **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

[3] رغيب شهرزاد "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد08،بسكرة، 2005،ص72.

[4] كمال بكري " **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 255.

[5] من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى انطلاقا من التعريفات السابقة.

- عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتبضع (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة الأمد و يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جهتها ويشمل استثمار القروض من شركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف وهي الاستثمارات التي تقضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج[1].

- عرفت المنظمة العالمية لتجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE) للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة للاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق امتلاك كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأس مالها الاجتماعي[2].

- عرف صندوق النقد الدولي للاستثمار المباشر بأنه: عبارة عن العمليات المالية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات وذلك من أجل التحكم أو ممارسة تأثير على السوق وتسيير المؤسسات الموجودة في بلد ما و التي تختلف عن شركة الأم ومختلف فروعها عبر العالم ، والتي تتضمن إنشاء فروع جديدة، توسع الطاقة الاستيعابية، الرفع من لرأس المال، القروض و إعادة الاستثمار المحلي... ومن جهة أخرى العمليات التي تجري من خلال النمو الخارجي وذلك بالدخول في رأس المال المؤسسة أجنبية من خلال الأسواق، ولكن شرط الحصول على نسبة لا تقل عن 10% من رأس مالها[3].

- عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيق) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل[4].

---

[1] Vrdctad, Foreign direct Investment and development, Vented, series on Issuesinintes national Investment Agree mints, Geneva, Dec 1998, P2.

[2] محمد راضي جعفر " **الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** "، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص200.

[3] François Bots et antres, images fcomomione du mande (creopolitique économique) 2008, Edition Armand colin, paris, 2007,p-p 23-24.

[4] عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيت "**الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط** "، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، جامعة الكويت، العراق، 2008، ص 189.

- أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي للإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة و القرار[1].

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر الشركات متعددة الجنسيات على تنفيذه.
- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة.
- تتمثل حصة 10% فما فوق رأس مال المشروع معيارا و عتبة لاعتبار الاستثمار الأجنبي أجنبيا.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا[2].

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي فقد تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

[1] سعد محمود الكواز، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية** "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 337.

[2] من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى انطلاقا من التعاريف السابقة .

2-1- الاستثمار المشترك:

- يعرف كولدي الاستثمار المشترك بأنه: أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة،الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...[1].

- يرى "يتربشرا" أنّ الاستثمار المشرك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[*].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشرك ينطوي على الخصائص التالية[2]:

- الاتفاق بين المستثمران (الوطني والأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف.

- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام والخاص.

- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي.

- لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين وطني و أجنبي أي:

  - قد تكون المشاركة الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
  - قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا.
  - قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف " **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** "، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص ص366-367.

[*] مؤسسة التمويل الدولية" **الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العلمية**"، صندوق النقد الدولي رقم 05 ،واشنطن، سبتمبر1997، ص 09.

[2] مصطفى باكر " **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** "، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004، ص ص18-19.

في جميع الحالات التي ذكرناها لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشرك الحق في إدارة المشروع وهذا الشرط ضروري، ومنه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر و الغير المباشر.

2-1-1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

والتي يمكن تقسيمها كآتي[1]:

أ- المـــزايا: و تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دورا بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير التكنولوجيا و توفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات.
- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمة في الدول المضيفة.
- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.
- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يتوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع.
- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على حجم المشاريع المشركة وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف الموجودة من الدول المضيفة مثلا: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا...الخ
- إن تحقيق الدول المضيفة للأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية للاستثمار الأجنبي.

[1] محمد عبد العزيز عبد الله " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 39.

2-1-2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من جهة نظر المستثمر الأجنبي:

يمكن أيضا تصنيفها على الشكل الآتي[1]:

أ- المـــزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- في حالة نجاح الاستثمار الأجنبي المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل.
- إن الاستثمار المشرك أكثر الاستثمارات انتشارا وتفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي يتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة أو البترول...الخ، وهذا لما يتيحه من أرباح إضافية إذا ماقورنت بأنواع من الاستثمار الغير المباشر.
- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد(المالية أو البشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.
- الاستثمار المشرك يساعد على التعرف على أسواق المحلية وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفر الموارد الأولية للشركة الأم.
- يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم والمصادرة وتقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها.
- الاستثمار المشترك يتفادى القيود الجمركية للدولة المضيفة وهذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها.
- الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا الاعتماد على الطرق الوطنية.

[1] عبد السلام أبو قحف " **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003، ص ص18-20.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية.
- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية و الفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.
- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركة متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا التفوق من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار تشير إلى بعض الدول المضيفة مثل: (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تمنح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

2-2-1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

ويمكن تقسيمها على الشكل التالي[2]:

[1] عبد السلام أبو قحف " **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سابق، ص ص20-23.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص ص43-44.

أ- المـــزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة التدفقات من رأس مال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات في حالة وجود فائض مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف .
- نظرا لكبر حجم المشروعات إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستثمارات فإنها تؤثر على تحديث التكنولوجيا، وهذا من خلال توفر جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق المحلية وهذا الغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الناتج الأمثل والربح الأفضل.
- إن ضخامة هذه المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أو مراحل التشغيل.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية وهذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستثمر مع المصالح الوطنية.

2-2-2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

يمكن إيضاحها على الشكل الآتي[1]:

أ- المـــزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار.
- إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.

[1] عبد السلام أبو قحف " **إدارة الأعمال الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، 2001، ص 304.

- إن التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع وهذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو الاستثمار الغير مباشر.
- إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على إقناع زبون الدول المضيفة ورسم صورة جيدة عن هذا الاستثمار، مما يسهل مهمة هذا المستثمر فيما يخص تنفيذ سياسات التوسيع والتسويق.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستثمارات إذا ما قورنت بالاستثمار، إذا في هذه الحالات يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كل تكاليف الإنتاج أي من إرساء اللبنات الأولى للمشروع حتى مرحلة الإنتاج.
- إن في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير تجارية مثل: التأميم، التصفية، المصادرة، وهذا في حالة عدم استقرار السياسي في الدول المضيفة.

2-3- شركات متعددة الجنسيات:

لقد تعددت التعريفات وتنوعت حسب المعايير التي ارتكزت عليها، فمن بين هذه التعريفات نذكر:

- هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها المواد المالية و البشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتجية مشتركة كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك تعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد، طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حق إذا كانت تمتلك فروعها أجنبية للبيع[1].

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:

- كبر حجم هذه المؤسسات.

[1] محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سابق، ص 48.

- تنوع المنتجات.
- التنوع في النشاط.
- التشتت الجغرافي.
- تركيز الإدارة العليا.
- التفوق التكنولوجي.

2-3-1- المزايا والعيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة:

يمكن تقسيمها على الشكل الآتي[1]:

أ- المـــزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة انتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة.
- زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة.
- خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.
- زيادة الصادرات عن المنتجات التي تنتجها هذه الشركات.
- تزويد الدول المضيفة بالصادرات التقنية والإدارية والتكنولوجية الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات.
- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار " **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** "، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص260-266.

- نقصان الاستثمار المحلي غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن المسئولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا المحلية وهذا عامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل من الشركات الأجنبية مقارنة مع شركات المحلية.
- فقدان الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر سيادتها المحلية والخارجية وهذا من خلال ممارسة القوة الضاغطة بمختلف الطرق والتي تفقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية ومثال على ذلك : في عام 1973 في التشيلي عندما أسقطت الشركة العملاقة الأمريكية للبرق والهاتف الرئيس "سلفادور كينيدي" المنتخب ديمقراطيا في تشيلي.

2-4- الاستثمار في المناطق الحرة:

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف Thierryschoowd-Pascallorot:

" إن المناطق الحرة في مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما أن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه"[1].

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة:

- حرية اختيار مجال الاستثمار

[1] علوش محمد " **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة** "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 08.

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.
- حرية تحويل الأرباح والمال المستمر وإعادة تصديره.
- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع(مشروع فردي، شركة أشخاص، شركة أموال، فرع شركة أجنبية، شركات مختلطة...الخ[1].

تصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاث أنواع وهي كما يلي:

أ- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاث أشكال هي:

- الميناء الحر.
- المحلات الحرة.
- مناطق التجارة الخارجية.

ب- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسين هما[2]:

- المناطق الحرة المالية التي تنقسم بدورها إلى (مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين).
- المناطق الحرة الجبائية.

2-5- مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي معين ينفق عليه.

[1] مراد محمودي، " **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2002، ص 41.

[2] عبد السلام أبو قحق، " **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** "، مرجع سابق ، ص 24.

كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

الشكل رقم (1-1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

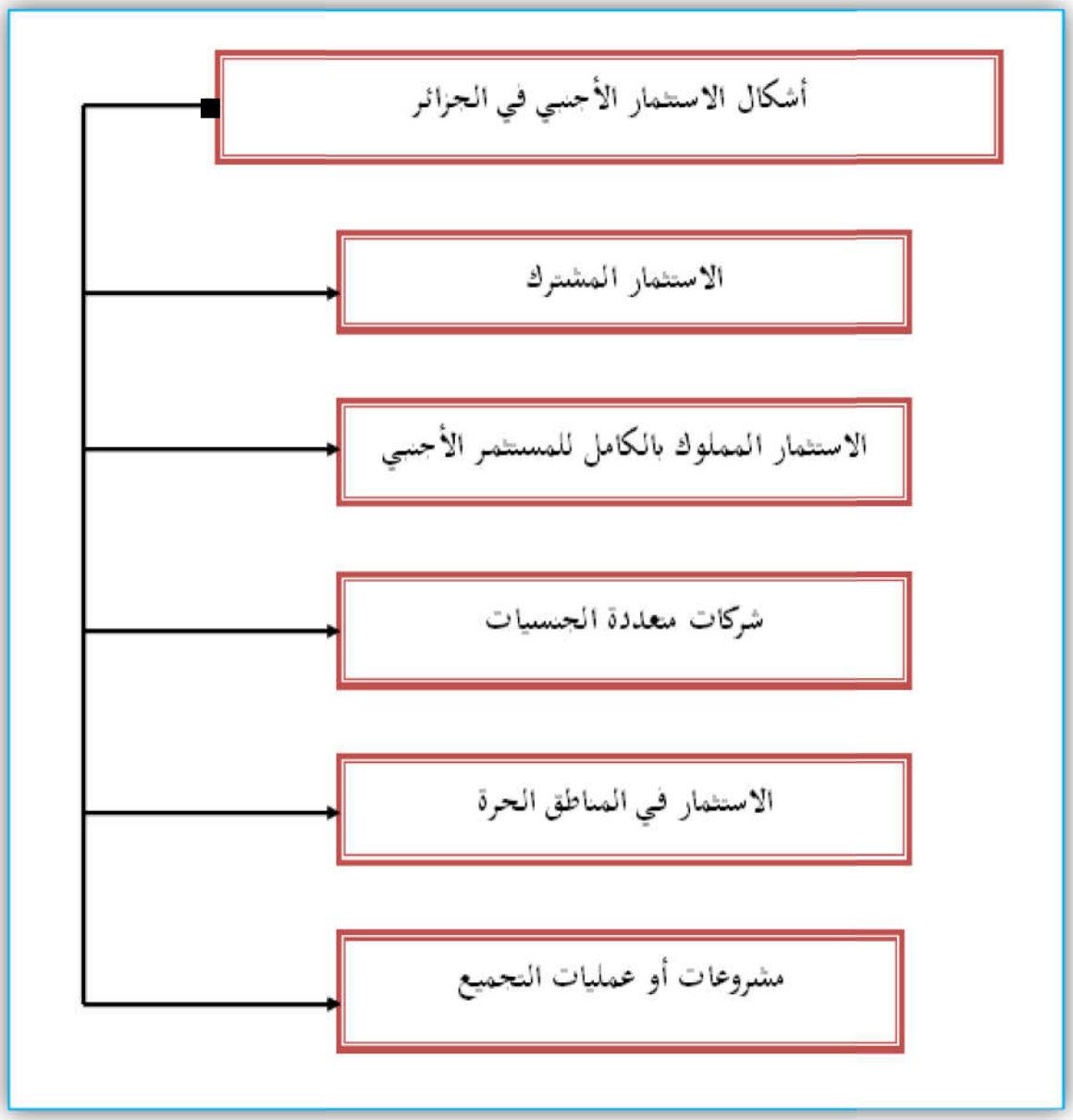

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا.

[1] مصطفى باكير **"تطور الاستثمار الأجنبي المباشر"**، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24 يناير 2004، ص ص18-19.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، وله أثار إيجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأنّ وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة[1].

ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

1- سدّ فجوة الادخار والاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات ومنح القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض.

2- التقليل من معدلات البطالة:

إنّ تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يداً عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيفة للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على دوافع الاستثمار الأجنبي

[1] رجاع عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990م – 2010م)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011، ص 55.

المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية، فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بانتهاك حقوق العمال.

3- نقل التكنولوجيا الحديثة:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول الأقل تقدما والنامية.

4- زيادة تراكم ي الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:

ينتج دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، والأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي زمنه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع الاستثماري وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

5- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عن المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل مشاريع ذات مردودية غير مربحة أو مفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية والتوجيه والاستخدام الذي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها[1].

ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية[2]:

[1] UNCTAD_ World investment report_ Transnational corporations extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p150

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص186.

- نتيجة أزمة المديونية سنة 1982 وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديونها أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها قروض إضافية.

- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي، حيث تغيرت قناعتها ونضرتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره تدخل في الاقتصاد القومي إلى اعتباره عامل من عوامل التنمية.

- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية لاقتصادياتها من خلال نظام السوق.

- الإسهام في حل مشكلة البطالة، وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تدريب العامين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1-1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أنّ هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تفادي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة، ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[1].

1-2- زيادة العوائد الاستثمارية:

تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة إذ ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه للتصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو الغير المجاورة لها، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوربية واليابانية هذا السياق محققة بذلك استثمارا مضمونا وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية[2].

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

1-3- تخفيض المخاطر الاستثمارية:

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية، ... الخ، فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر إلى الحد الأدنى المرغوب[3].

---

[1] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

[2] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] محمد عبد العزيز، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 24.

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرارية وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزءا منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[1].

1-4- زيادة المبيعات:

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما اهتمامات المستهلكين أو الزبائن بمنتجاتها أو خدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، وإنّ زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حال عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو أسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

1-5- تحسين الموارد وضمان توفيرها:

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها[2].

1-6- زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:

فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان

---

[1] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة المتعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص20.

المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[1].

1-7- الرغبة في النمو والتوسع:

قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل اضطرار شركة " كرايزلر Chrysler " وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة " فورد Ford " وشركة " جنرول موترز General Motors " التين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوربا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لها (شركات تابعة في المنظمة الجغرافية المذكورة).

1-8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أنّ هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[2]، كما أن هناك أسباب فنية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة إلى الخضوع لمنطق الأقوى[3].

الجدير بالذكر أنّ درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر، فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والتي شملت حوالي 2500

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 185.

مؤسسة يابانية تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في[1]:

- إدارة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي بنسبة تقدر بـ (38.2%).
- تقليص التكاليف، أي جعل الأسعار أكثر تنافسية بنسبة تقدر بـ (32.1%).
- تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين المحليين بنسبة تقدر بـ (23.3%).
- أسباب أخرى بنسبة تقدر بـ (6.4%).

2- دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع والتي يمكن عرضها في النقاط التالية[2]:

2-1- سد فجوة الادخار:

تعاني جلّ الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية.

أمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادية وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يُفضل عن غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط الغير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي، ومن المتوقع أن يتزامن تدفق

---

[1] أنيس الخياطي، **أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية**، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 69، مارس سنة 2010، ص 79.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996م- 2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008، ص ص 56- 58.

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف مع حصوله على العملات الأجنبية وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتجها الحكومات، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المردودية العالية ويتجنب تمويل المشاريع الغير مربحة، في حين أنّ القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة، وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة، ...الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

2-3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العمالة الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[1].

[1] محمد سعد عميرة، **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص 06.

2-4- تخفيض مستوى البطالة:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة، وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.

2-5- زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني:

يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي استغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقة الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الايجابية والسلبية:

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تغيرت وجهة النظم اتجاه مسألة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء سياسات واستراتيجيات لجذب تلك الاستثمارات، وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جدلا واسعا بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية انسياب مثل هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة.

1- المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، ذلك أنّ المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[1].

تأتيا عما سبق يعتبر توفير الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له أفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح، ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر[2].

[1] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 90-91.

- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية اتجاه الشراكة الأجنبية.

- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

وعموما فإنّ حوادث الانقلابات السياسية، الاغتيالات، أعمال الشغب والنزاعات المسلحة المتكررة في الحكومات، كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقرارا كان ذلك لصالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر[2].

2- الإطار التشريعي والتنظيمي:

إنّ عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي[3]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

- وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.

- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزر بدلها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر

---

[1] محمد قويدري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 07.

[2] مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006، ص ص 104- 105.

[3] United national, The role of foreign direct investment in economic development in ESCWA Member countries, New York, 2000, p09.

في هذا المجال (التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركة رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية، ...الخ).

3- المحددات الاقتصادية:

تشمل هذه المحددات ما يلي:

3-1- حجم السوق ومعدل نموه:

إنّ حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه وكذالك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات، بل ونمو الاقتصاد ككل تشكل كلها المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، كذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أنّ درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلا المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة[2].

يقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات، وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

---

[1] السعدى رجال وشوقي جبار، **تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

[2] دلال بن سمينة، تحليل **أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م- 2013م، ص31.

[3] UNCTAD_ World investment report_ The Determinants of Foreign Direct Investment: op_cit, 1998, p108.

3-2- الموارد الطبيعية:

يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، ومن الناحية التاريخية يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل المواد الخام، المنتجات الزراعية والمعادن، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة، كما لوحظ أنّ (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأول بسبب توفر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين[1].

3-3- درجة الانفتاح الاقتصادي:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدا عن فرص القيود[2].

وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما، وحسب إحدى الدراسات يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا تم استيفاء الشروط الخمسة الآتية[3]:

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40%.
- متوسط الحوافز غير الجمركية هي أقل من 40%.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود حكومة اشتراكية.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

3-4- الاستقرار الاقتصادي:

[1] ALm M.Bugaman, Forty Years of The Theory of The Transitional Corporation, UNCTAD_UN_VOL_N=02, New York, August, 1999, p24.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] Athanasios Vomdakidis, Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: which poth leads to foster grow th? Vol, 46, N=01, IME, March 1991, p46.

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية، أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام[1].

الجدير بالذكر أنّ كل من التضخم وسعر الصرف تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي.

3-5- البنى التحتية:

تعد البنى التحتية محددا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأنّ تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كمّاً ونوعاً، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي السريع للمشاريع الاستثمارية[2].

3-6- تكلفة العمالة ودرجة توفر العمالة الماهرة:

إنّ تكلفة العمل النسبية محدد مهم من الناحية الإحصائية والاقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا في الاستثمارات كثيفة العمل، فمثلا قرار الاستثمار في " الصين " تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفض السائد فيها، كما أنّ النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى" فيتنام " كان يعود أيضا إلى توفر العمل منخفض التكلفة، ومن ناحية أخرى فإنّ عدم مرونة سوق العمل والأجور المرتفعة نسبيا في دول أخرى قد عرقلت حركة التدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

---

[1] عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص 145-146.

[2] السعدي رحال وشوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] Mehmet Baykal, factors influencing the success of US Ventures in turkey, 07 July, 2003, p17, Web: www.rpi-edu/gay kam/proposal3,doc,consulte le 15/og/2009.

3-7- العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنّ المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير تجارية، مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المعينة[1].

4- المحددات المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا من انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في[2]:

4-1- الحوافز المالية:

تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

4-2- الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

---

[1] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] أمير حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص39-40.

4-3- الحوافز الأخرى:

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافز في تخفيض التكاليف لإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، وهناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية (أي دعم الفروع الأجنبية منها)[1]:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية.
- تخصيصات للخدمات.
- أفضلية السوق.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي.

5- المحددات الاجتماعية والثقافية:

يتعاظم اهتمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نظام التعليم ومستوياته، نسبة الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، عدد المواليد والوفيات، الفقر والبطالة، العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية ودورها، الدين، ...الخ[2].

وتعتبر العوامل الاجتماعية من أخطر وأهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات وتشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله، وبعبارة أخرى لكي يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائما فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه تجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها[3].

---

[1] سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص172.

[2] Charles et Albert Michelet, **la séduction des nations ou comment attires les investissements**, édition: économico, paris, 1999, p74.

[3] موفق أحمد السيدية وبشار ذنون محمد الشكرجي، **كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرافدين**، العدد 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 238.

ضمن أحد الدراسات الحديثة لـ Sekkat 2013 التي تعني بدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان العربية بالمقارنة مع التدفقات من دول غير عربية، ولهذا الغرض يجري تحليل عينتين على حدى، الأولى تخص الاستثمارات العربية البينية المباشرة، والأخرى تركز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العرب من دول غير عربية، ولقد بينت النتائج فرقا في محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية اعتمادا على الموردين (عربية أو غير عربية)، وأنّ العرب يستثمرون أكثر مما ينبغي في غيرها من الدول العربية ومع ذلك فإنّ النتيجة الأكثر إثارة للانتباه تكمن في الفرق الموجود بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي العربي والموارد المستقطبة، ويشير مثل هذا الفرق أنّ رأس المال البشري ونوعية المؤسسات والبنية التحتية والانفتاح لا يؤثر على قرار المستثمر العربي لتحديد موقع عربي معين في حين أنها تؤثر على المستثمرين من غير العرب، وبالتالي فإنّ أيّ دولة عربية لجذب المزيد من الاستثمار العربي المباشر لا تحتاج بالضرورة لتتوافق مع الأدبيات بقدر ما تلعب المحددات الاجتماعية والثقافية دورا رائدا في توجيه مثل هذا النوع من الاستثمار[1].

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تتحقق الكثير من الآثار الإيجابية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها، ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتبط بعمله ما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول وانخفاض الميل للادخار، الميل الحدي للادخار ومن ثم انخفاض الادخارات المحلية والحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الاستثمارات وبالذات الإنتاجية، وفي المرافق والبنية التحتية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل المحلي هذه والمتمثلة بعجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية

[1] Khalid Sekkat, is there any thing special with intra_arals capital flows?, working papas, N=812,economic research forum, 2013, p p 01-20.

وذلك لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال[1].

2- يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنّ الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)[2].

3- يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

4- يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، إذ ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد خاصة وأنّ تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985م و1992م إلى ثلاث مرات، إلا أنّ مناصب العمل التي وفرتها الشركات المتعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12%، وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة الاقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أنّ الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.

5- لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة

---

[1] خليفة حمود الزبيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص89.

[2] إبراهيم حسن العوسي، **مدى واقعية الأمانة المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية**، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، 1986.

[3] عبد المجيد قدري، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003م-2004م، ص ص252-253.

العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية تقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إنّ سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار (أجنبي تماما، مشترك)، وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق[1].

6- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي توفرها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية الأخرى بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي وإسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية.

من خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخل، وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان، وبالذات عندما يتسع نشاط المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب[2].

7- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء عند إقامة هذه المشروعات أو عند ممارستها لعملياتها الإنتاجية والتسويقية أو عند استيرادها المستلزمات.

8- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد على التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، ذلك عن طريق إسهامه في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات الذي سيتحقق من خلال زيادة الإنتاج الذي تقوم به مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الأسعار نتيجة ذلك.

---

[1] Upali Kumara, inversement industrialisations and TNCS in selecte asien, régional développement dialogue Vol_14, N=04, 1993, p17.

[2] خليفة حمودي الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي أثارا انتشارية، وذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا وفوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية.

قد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا أو رأسيا، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات والخدمات، ولعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون الوافرات الخارجية الموجبة، وهي عبارة عن المزايا التي تحقق للدولة المضيفة، وينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية[1].

9- من أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية في تنمية الناتج القومي، ومن ثم تحسين القدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة، نتيجة تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال، اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق، تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية[2].

المطلب الثالث: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى عدد غير قليل من الباحثين والكتاب أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق أثار سلبية، من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار ونشاطاتها في الدول النامية والتي من بينها ما يلي[3]:

1- إنّ مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها فيما سبق، وبحيث لا يتم من خلال توجهات

[1] **قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، بنك مصر، مركز البحوث، العدد 972، ص18.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001م، ص 46.

[3] خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب أنّها تتجه نحو المجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن، وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها من المشروعات، والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره وتلبية احتياجات أفراده الأساسية.

2- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وخاصة في حالة التوجه نحو مراحل الإنتاج الأولى في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم بإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يرافقه تصدير هذا الإنتاج الأولي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة هذه والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرم الدول النامية من الحصول عليها، ومن الإمكانية التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد مرة أخرى الأثر السلبي الذي ولده تصدير النفط إلى مشتقات أو منتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي كان يتم في الغالب في الدول المتقدمة.

3- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها وإستراتيجية التطور بها ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وبذلك لا تتوفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتيح قدر مناسب من إمكانات تدريب وتطوير نوعية العاملين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده في الغالب في تلبية حاجته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والفني منه على عنصر العمل الأجنبي وبذلك تنخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وتطوير نوعية العاملين[1].

[1] ضياء مجيد الموساوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرّة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص130.

4- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع التي ترتبط بها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذا الاستثمار وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالحه، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

5- إنّ مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلبيا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير أو لا توفر إمكانية للإحلال محل الواردات، وعندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار (أي عوائد الاستثمار وأرباحه الحجم الأصلي لهذا الاستثمار) هذا يجعل تيار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلة لهذا الاستثمار، ونتيجة له يفوق تيار التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه ومن ثم زيادة حدة العجز والاختلال في موازين مدفوعاتها.

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب أدوارا يتم عن طريقها التأثير على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والتحكم بمقدرات الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو الوجهة التي تتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوله والتي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة[1].

وتختلف أراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلدان النامية، فمنهم من يرى بأنّ انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وأنّ التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول هو نوع من " السباق إلى القاع"[2].

يرى أصحاب نظرية "السباق نحو القمة" أنّ المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي في دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول، ويرى فريق ثالث أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ينمي ويرتقي بمناطق جغرافية

[1] خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] كريم نعمة النوري، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، أبريل 2004، من موقع: http://www.vliminsania.net/a94.htm(page consultée 15/05/2003.

معينة وذلك على حساب مناطق أخرى في العالم، أما الرأي الأكثر شيوعا فيتمثل في محدودية الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على مستويات المعيشة، حيث يذهب أصحاب هذا الرأي في تأكيد مفهومهم إلى القول بأنّ الاستثمار الأجنبي ما زال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي، وبأنه عادة ما ينتقل بين الدول الغنية وبعضها، وبأنّ عدد الدول النامية التي حصلت على 80% من الاستثمار الأجنبي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، وهناك رأي أخر يفند كل الآراء السابقة مؤكدا على أنّ الاستثمار الأجنبي ليس شراً وليس خيرً، وعلى أنّ تأثير رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساسي على الأطر والسياسات التي تضعها الدول المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي، وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار.

أما حسب رأينا فإنّ مستوى الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلافات الأطر والقواعد الحاكمة في كل بلد.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر منع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا حلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشاكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديل لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي دور في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيـــــــــد:

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين، حيث وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتسبون إليها، حيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول، لهذا تسعى هته الأخيرة إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي ليعود بالإيجاب على تحسين معدلات النمو.

كل دول العالم تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر لما له من عوائد على الدولة، ويعتبر كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية باعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة على ما يوفره من أصول غير ملموسة كالتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الفصل المدني، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين اثنين هما كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الاسمي والأساسي لمختلف الدول، فهو يعتلي هرم الأهداف للسياسات الاقتصادية باعتباره يمثل حوصلة الجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على النمو الاقتصادي وبعض عناصره.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين، ومن بين هاته التعاريف نذكر ما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة هو مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإنّ أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].
- يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى التي تسعى إليه كافة الدول في العالم، وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، أي أنّ النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي، بل لابد من حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أنّ معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل لابد أن تكون زيادة حقيقية بمعنى لابد من أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، أي أنّ معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن (معدل الزيادة للدخل مطروح منه معدل النمو السكاني مطروح منه التضخم)، ولابد أن تكون الزيادة

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001م، ص 148.

المتحققة في الدخل القومي مستمرة وعلى المدى الطويل أي غير مؤقتة سرعان ما تتلاشى هذه الزيادة بزوال أسباب حدوثها[1].

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن[2].

- إنّ النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أنّ معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[3].

- إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا[4].

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشة مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تزايد وتسارع نمو اقتصاد دولة ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت وازدهرت، ولتحقيق النمو فلابد على الدولة أن تزيد وتضاعف من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي[5]:

- الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل المعادن والمياه وضوء الشمس وغيرها من الموارد الطبيعية.
- رأس المال: ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.
- اليد العاملة: تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.
- التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والاختراعات.

---

[1] سادى حمال العرباوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، 2005م، ص23.

[2] عبد القادر محمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م، ص342.

[3] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، سنة 2010م-2011م، ص37.

[4] عبد القادر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

[5] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأردن، 2008م، ص34.

2- أنواع النمو الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

2-1- النمو التلقائي:

يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.

2-2- النمو المخطط:

فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري لحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفق خطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية، أي إتباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.

2-3- النمو العابـــر:

وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنّه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبي أن تزول، ويزول معها النم الذي أحدثته وتسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

[1] صربي محمد موسى عريفات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص ص134-135.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي:

إنّ قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1- الناتج الوطني والمحلي:

1-1- تعريف الناتج الوطني:

يمكن تعريف الناتج الوطني على أنه مجموعة السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة عادة ما تكون سنة[1].

2-2- تعريف الناتج المحلي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنّه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية محددة عادة سنة داخل حدود الدولة.

يمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المنتجين المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج)، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وأيضا بسعر التكلفة كما يلي[2]:

أ- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السـوق:

نحصل عليه بضرب كميات السلع والخدمات جميعها في أسعارها.

$$G\Delta p = Q1 \times P1 + Q2 \times P2 + Q3 \times P3 + \cdots + Qn \times Pn$$

ب- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:

[1] طه عبد الله المنصوري وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م، ص31.

[2] صوايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مذكر دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م، ص26.

وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال وفوائد لرأس المال المشروع وريع الأرض وباقي أرباح المنظمين، فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني (مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج) مقابل خدمات هذه العناصر[1].

2-3- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

أ- طريقة المنتج النهائي:

من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة من السلع في السعر، وتستبعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

ب- طريقة القيمة المضافة:

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، والقيمة المضافة هي: " الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسطية التي حصلت عليها واستخداماتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية محدودة (سنة) ".

القيم المضافة = عدد الوحدات المنتجة × سعر الوحدة.

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة):

هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل رأس المال، أرض، المنظمة)، حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة (أجر، فوائد، ريع، أرباح).

[1] نداد محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الرياض، 2006م، ص15.

د- طـريقة الإنــفاق:

تعتبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنّه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة، ووفق هاته الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي:

حيث أنّ:

C: الإنفاق الاستهلاكي. I : الإنفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي. (X-M) : صافي المعاملات الخارجية.

وقد يواجه بعض خبراء التقدير بعض المشاكل على احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها[1]:

- مشاكل عدم ثبات واستقرار الأسعار.
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية.
- مشكل الإنتاج الغير متداول في الأسواق.
- مشكل التحويلات بدون مقابل.

2-4- الناتج المحلي الاسمي والحقيقي:

يمكن تعريفهما باختصار على النحو التالي[2]:

أ- الناتج المحلي الاسمي: هو الناتج لمحلي الإجمالي بسعر التكلفة.

ب- الناتج المحلي لحقيقي: هو ما تم حسابه بعد تثبيت أسعار المستثمرين، وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لإبعاد التضخم.

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 2001م، ص22.

[2] حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص64.

2- الدخل الفردي الحقيقي:

وهو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، وتقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد، وعن طريق معرفته يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة[1].

3- معادلة سنجر " Singer ":

في سنة 1952م وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية :

حيث أنّ:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد. P : إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

S: معدل الادخار الصافي. R : معدل النمو السكاني.

حيث قام "Singer" بافتراض أنّ S=06% من الدخل الوطني، أما P=0.2%، R=1.25%، فإنّ معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=0.5) وهو ما يوضح أنّ دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أنّ افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أنّ زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هاته البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 06% وأنّ إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون من 02% وأنّ معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%[2].

المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة:

تعتبر نماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي (الحديثة) المنطلق الرئيسي وبدية لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتتيح النظرية النيوكلاسيكية للنمو

[1] ضياء مجيد الموسوي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص29.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012م، ص 205.

الاقتصادي مباشرة قبل نموذج "هارود ودومار"، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج "سولو" منبع الأفكار التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي.

1- نماذج النمو النيوكلاسيكية:

1-1- نموذج "هارود ودومار Harrod et Domar" للنمو الاقتصادي:

لقد حاول كل من "هارود ودومار" البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أنّ الافتراض الأساسي للنموذج هو أنّ الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية (k)، وأنّ معدل النمو في الناتج $(\Delta y/y)$ يعتمد على الميل الحدي للإدخار ورمزها $(\Delta y/\Delta s)$، وكذلك معامل رأس المال/الناتج (Capital Output Ration) ورمزها (k/y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، أي[1]:

$$\frac{\Delta y}{\Delta s} = \frac{s}{y} = s \quad \text{..... ①}$$

- حيث أنّ: (S) تمثل معدل الادخار.

في حالة التوازن فإنّ الادخار يساوي الاستثمار، أي (S=I)، وبذلك فإنّ:

$$i = I/y \quad \text{..... ②}$$

- حيث أنّ: (i) تمثل معدل الاستثمار، وأنّ الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال، أي أنّ:

$$I = \Delta k \quad \text{..... ③}$$

والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج يساوي (k)، أي أنّ:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = I/\Delta y \quad \text{..... ④}$$

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص43.

ومن المعادلة (04) نحصل على:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = I/\Delta y \quad \text{.....} \quad ⑤$$

وبقسمة طرفي المعادلة (05) نحصل على (y).

$$\frac{\Delta y}{y} = (\frac{1}{y})/k) \quad \text{.....} \quad ⑥$$

وعليه فإنّ معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

- حيث أنّ:

g: تمثل معدل النمو الناتج.

s: تمثل معدل الادخار.

k: تمثل المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

كما أنّ رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أنّ:

$$I = If + Id \quad \text{.....} \quad ⑦$$

- حيث أنّ:

If: تمثل الاستثمار المحلي.

Id: تمثل الاستثمار الأجنبي.

وبالتعويض في المعادلة (07) نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = (\frac{\mathrm{Id}+\mathrm{If}}{\mathrm{y}})/\mathrm{k} \quad \text{.....} \quad ⑧$$

$$g = (\frac{Id}{y} + \frac{If}{y})/K \quad \text{.....} \quad ⑨$$

$$g = (\frac{If}{y} + S)/K \quad \text{.....} \quad ⑩$$

من هنا فأنّ النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها[1].

الشكل (2–1): عرض هندسي لنموذج "Harrod et Domar" في النمو الاقتصادي.

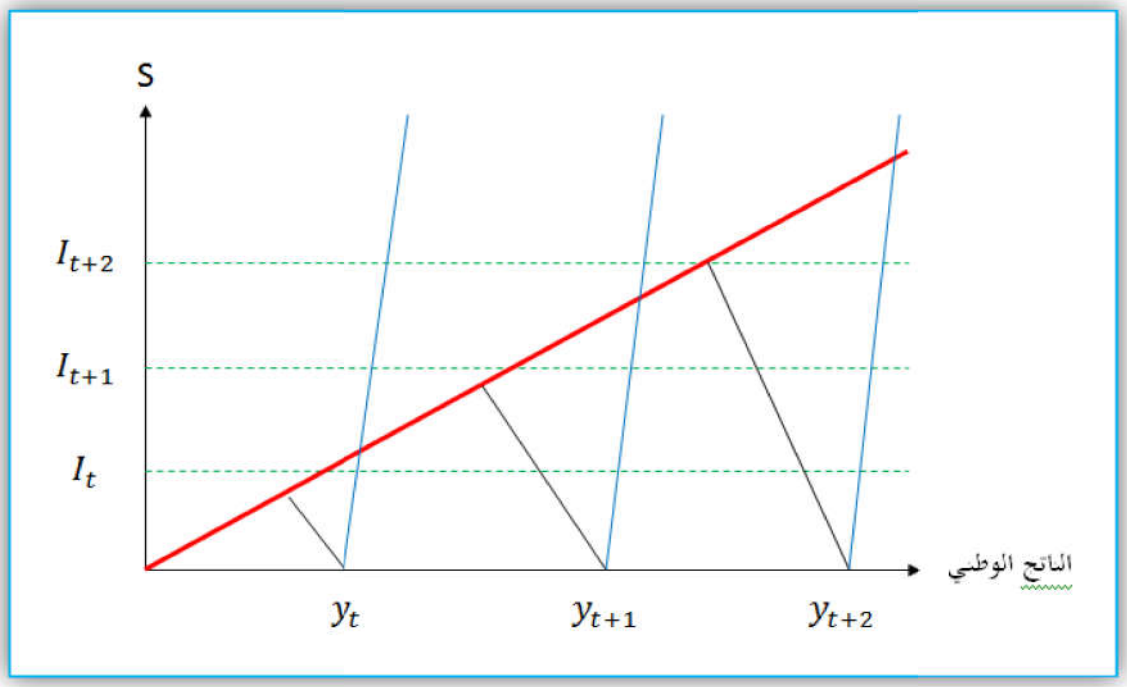

المصدر: أبي محمد صبري الوثار وآخرون، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993م، ص209.

1–2– نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي:

1–2–1– التعريف بنموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي:

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج "سولو" امتداد لنموذج "هارود ودومار"، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أنّ نموذج "سولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارد ودومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص44.

إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

حيث افترض النموذج تناقص الغلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، وعليه يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تغيير النموذج الاقتصادي في المدى الطويل مع افتراض أنّ المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج ويشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى[1].

يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية[2]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- أنّ هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول لكل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل لحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة لأولى.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأنّ مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءاً على الإنتاجية الحدية لها.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

إنّ نموذج "سولو" مبني على تفاعل معادلات أساسية في الاقتصاد الكلي هي:

وهي عبارة عن دالة "كوب دوغلاس"، بحيث يمثل كل من:

y: الإنتاج الإجمالي. K: رأس المال.

A: التكنولوجيا. L: العمل.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007م، ص145.

[2] محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص189.

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية وهي:

وهي عبارة عن دالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L والتي تعطي الإنتاج الإجمالي للفرد (y) وكثافة رأس المال (K)، كما أنّ المعادلة لإجمالي الناتج الداخلي تتمثل في:

- حيث تمثل كل من:

C: استهلاك القطاع الخاص.

G: استهلاك القطاع العام.

I: الاستثمار أو الادخار، J عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي y.

وأيضا التغير في رأس المال ممثل في العلاقة:

- حيث يمثل:

S: معدل الاهتلاك.

أيضا قوة العمل تتمثل في:

- حيث تمثل:

g: دالة النمو بالنسبة لـ (L).

الجدير بالذكر أنّ هذا النمو قدم لأول مرة العامل التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من عوامل الإنتاج، كما أشار "سولو" إلى التكنولوجيا المتقدمة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهكذا نلاحظ أنّ "سولو" قد أعط ثقلا للتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية وبالتالي معدل النمو[1].

[1]-[2] محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص189-196.

الشكل (2–2): نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي.

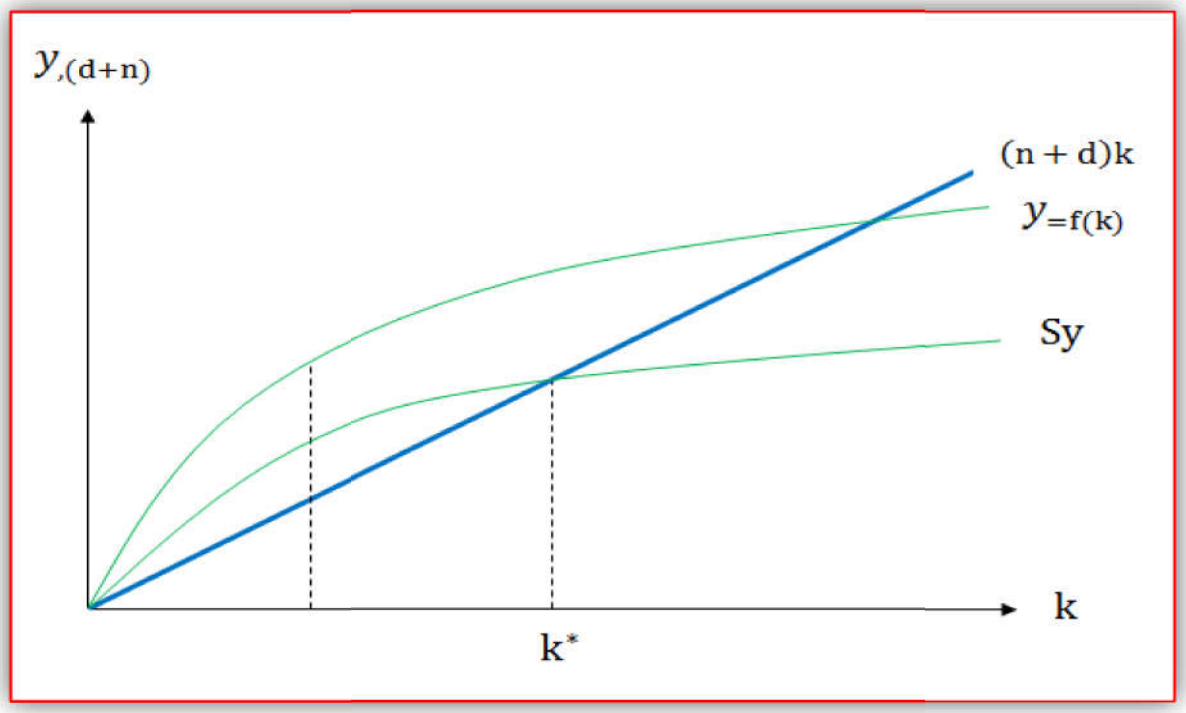

Source :Robert barro and Other, Economic growth, second edition, the MTpress, London, 2003, p25.

- حيث تمثل:

n: معدل نمو السكان.

y: تمثل الدخل بالنسبة لكل عامل.

d: معدل الاهتلاك.

L: القوة العاملة.

k: تمثل رأس المال بالنسبة لكل عامل.

S: معدل الادخار.

1–2–2– نقد نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي:

تعرض نموذج "سولو" للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افترض النموذج تماثل السلع وهو افتراض غير واقعي خاصة السلع الرأسمالية.

- افترض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة، هو أمر بعيد عن لواقع ويكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة.

1-3- نموذج "ميـــد" للنمو الاقتصادي:

1-3-1- التعريف بنموذج "ميـــد" للنمو الاقتصادي:

قام الدكتور "جوهان ميـــد" وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة "كمبـــرج" بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج "ميـــد" عام 1961م في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو لاقتصادي"[1].

ويقوم نموذج "ميـــد" على الافتراضات التالية[2]:

- الاقتصاد مغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي.
- وجود المنافسة الكاملة في السوق.
- ثبات عوائد السلعة.
- كل من لسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.
- الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد ارأس المال في الاقتصاد مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
- نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن لقصير وفي الزمن الطويل.
- هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية يبعضها البعض وبين السلع لاستهلاكية.
- افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات.

وقد اعتمد على بناء النموذج بأنّ مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي:

[1] - [2] محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص196-197.

- المخزون الفعلي لرأس المال والمتمثل في الآلات.
- كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج.
- مساحة الأراضي أو الموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام الإنتاجي.
- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي.

وعليه فإنّ الناتج الصافي أو الدخل القومي (y) يعد دالة لهذه العناصر الأربعة كما يلي:

- حيث أنّ:

y: الناتج الصافي أو الدخل القومي. L: قوة العمل.

K: المخزون الفعلي من الآلات. N: الأرض.

T: الزمن.

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإنّ الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالعبارة التالية:

- بحيث أنّ:

v: الناتج الحدي لرأس المال.

w: الناتج الحدي لقوة لعمل.

y: تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير للمستوى التكنولوجي T.

وعليه يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين في المعادلة التالية[1]:

- حيث أنّ:

[1] محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص198.

$(\frac{\Delta y}{y})$: معدل النمو النسبي للناتج.

$(\frac{\Delta k}{k})$: معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال.

$(\frac{\Delta L}{L})$: معدل النمو النسبي لقوة العمل.

$(\frac{\Delta y^*}{y^*})$: معدل النمو النسبي في التقدم التكنولوجي خلال السنة.

- بينما:

(U=vk/y): الناتج الحي النسبي لرأس المال.

(Q=wL/y): الناتج الحي النسبي للعمل.

- مع ملاحظة أنّ:

(L/y): يمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

(k/y):تمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات الميكانيكية، وعليه تصبح العلاقة الأساسية لمعادلة "ميـــد" كما يلي[1]:

$$y = U.K + Q.I + r \quad \text{.....} \quad ①$$

أما المعادلة "ميـد" الأساسية والخاصة لمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي تأخذ الشكل التالي:

$$y - I = U.K - (I - Q)I + r \text{.....} \quad ②$$

توضح هذه المعادلة أنه ممكن زيادة معدل نمو الفرد الحقيقي بطريقتين:

- زيادة المعدل الحقيقي لنمو رأس المال K مرجح بناتجه النسب U.
- زيادة التقدم التكنولوجي r.

إلا أنّ هناك عامل هام ومؤثر أيضا على معدل نمو الناتج، ألا وهو المعدل السنوي لتراكم رأس المال، وهذا العامل نجده متضمنا في الشق الأول من المعادلة (01)

[1] شاهين لزهر، **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2014م-2015م، ص ص35 36.

$$k = \frac{\Delta k}{k} \quad \& \quad U = VK/y$$

ولكن K تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وهي تعادل المدخرات المقتطعة من صافي الدخل القومي، وعليه فإنّ:

- حيث أنّ:

Sy: تمثل كمية الإضافة السنوية لمخزون رأي المال (من خلال المدخرات).

ومن ثم تصبح معادلة النمو على النحو التالي:

$$y - I = VS - (I - Q)I + r \quad \text{.....} \quad ③$$

وبافتراض أنّ ثبات معدل نمو السكان (I=0) تصبح المعادلة.

$$y = VS + r \quad \text{.....} \quad ④$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت هو أيضا (r=0) تصبح المعادلة.

$$y = VS \quad \text{.....} \quad ⑤$$

1-3-2- نقد نموذج "ميـــد" للنمو الاقتصادي:

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج "ميـــد" منها[1]:

- افتراض النموذج الاقتصادي المغلق وسيادة المنافسة الكاملة لا دور فيه للتجارة الخارجية، مع إهمال الدور المؤسسي للمجتمع أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعادا في الدول المتخلفة.

[1] محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص200-202.

- افتراض "ميـــد" أنّ لسياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأنّ تغير معدلات الأجور النقدية كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة غير واقعي.
- افتراض نموذج "ميـــد" تشابه جميع الآلات، وأنّ هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض ولم يفرق النموذج بين إحلال الآلات في الزمن القصير وإحلاله في الزمن لطويل.
- كما اتسم النموذج الرياضي المستخدم بالبدائية، ولا يصف العديد من العلاقات الواردة به، لذلك جاء قاصر عن تقديم العديد من البدائل.

1-4- نموذج " أرثـر لويـس" للنمو الاقتصادي:

تتمثل أهم أفكار "لويس" للنمو الاقتصادي وكذلك أهم الانتقادات الموجهة له فيما يلي:

1-4-1- التعريف بنموذج " أرثـر لويـس" للنمو الاقتصادي:

إنّ أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما يعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره "لويس" (1954) في إطار الجيل الأول لاقتصاد لتنمية، ويشمل النموذج على قطاعين للإنتاج، قطاع جذب يتوفر على دالة لإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي، وقطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية، غالبا في شكل الأرض القابلة لزراعة، حيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجية الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر، ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حتى بلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي، يتبع بعد ذلك مسار نموذج النمو الكلاسيكي[1].

إن لويس من خلال نموذجه يفترض أن القطاع الزراعي يتميز بانخفاض الإنتاجية ومداخيل منخفضة ومستوى ادخار منخفض ونقص معتبر في التشغيل أما القطاع الصناعي يفترض أنه متقدم التكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمل في محيط حضري، ويتم اليد العاملة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الرأسمالي الصناعي عن طريق الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع وحيث الإنتاجية الحدية في

[1] سعيدي يحي " **تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2006-2007، ص29.

القطاع التقليدي منخفضة نسبيا فإن هجرة اليد العاملة إلى القطاع الرأسمالي ستؤدي إلى زيادة في الدخل والناتج، وبالتالي زيادة معدل النمو للاقتصاد ككل[1].

كما أشار لويس إلى أن هناك أربعة قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي النمو في القطاع المنحصر إلى تخفيض فوائد للقطاع، وتتمثل هذه القنوات في:

– إن تشغيل فائض العمل سيؤدي إلى إيجاد فرص أفضل للعمل وأجور أكثر ارتفاع للمهاجرين وأبنائهم، مما يؤدي إلى إتاحة الفرص للتحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرين.

– أما القناة الثانية تتم عن طريق أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي (الصناعي) مثل الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والماء، هذه التسهيلات ستؤدي إلى تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة في القطاع التعليمي.

– سيقوم القطاع الرأسمالي بتمويل التنمية في القطاع التعليمي عن طريق حصيلة الضرائب الأعلى في القطاع الصناعي المتقدم، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والمعرفة التي ستؤدي إلى نمو الاقتصاد ككل.

– التبادل بين القطاعين سيكون لصالح كليهما، حيث أن اتساع السوق سيدفع بالمنتجين في القطاع التقليدي إلى زيادة إنتاجهم، مما يوفر فرص العمل إضافية لهم والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة مداخليهم، كما أن القطاع الرأسمالي هم في أمس الحاجة إلى المنتجات الزراعية التي لا يقوم بإنتاجها[2].

1-4-2- نقد نموذج آرثولوس:

تعرض نموذج آرثولوس لمجموعة من الانتقادات من أهمها:

– إن فكرة إنتاجية العمل الصفرية في المناطق الريفية يمكن أن تكون في أوقات وفقط، بحيث في أوقات أخرى من السنة (مواسم الحرث والبذر وجني المحاصيل) ستزداد بدرجة كبيرة إلى اليد العاملة.

[1] نفس المرجع، ص 28.

[2] سعيدي يحي "**تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"مرجع سبق ذكره، ص30.

– كما أن فرضية الطلب الثابت لليد العاملة من طرف القطاع الصناعي مثيرة للجدل، حيث أن التطور التكنولوجي سيؤدي حتما إلى تخفيض الحاجة إلى اليد العاملة، بالإضافة إلى ذلك فترات الأزمات فإن الطلب على الأيدي العاملة ستنخفض إلى أدنى المستويات.

– أثبتت التجارب أن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، كانت دوما أكبر من قدرة استيعاب القطاع الرأسمالي لها مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر[1].

1-4-3- نماذج النمو الداخلي:

تتمثل أهم أفكار نماذج النمو الداخلي و الانتقادات التي تعرضت لها فيما يلي:

أ- تقديم النموذج:

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة، تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغيير التكنولوجي فإن كل ها ته النظريات باءت بالفشل في إعطاء نضير للنمو، الخارجي المستثمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي القومي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في تخزين رأس المال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة للنظرية الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات، ولم تصلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة.

ومن منتصف الثمانيات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفرو قات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد، والتي سميت بالنظرية الجديدة للنمو وعليه فعدم التقاء معدلات دخول الأفراد ألهمت تطور هذه النظرية، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد عوامل الإنتاج، ومنه فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأجل، وأن مثل النمو يكون داخليا.

[1] سعيدي يحي "**تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"مرجع سبق ذكره، ص29.

وقد ابتدأ هذا النموذج الاقتصادي(robilo,lycys) روبيلو ليبيس (Poyal Romen) بويل رومر سنة 1986 ويفرض نموذج نظرية النمو الحديثة وجود وفرات خارجية مترا فضة مع تكوين رأس المال، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع)، كما أن أول اختيار للنظرية الجديدة هو التأكد فيها إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية[1].

أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأول لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل ها ته العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض،

وعدم اختيار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية:

$$gi = a+b_1 (pcy)$$

حيث gi :معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد السنوات.

(pcy): يمثل المستوى الأول من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل b_1 معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الاتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستثمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة وبتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحديثة من الانخفاض، مما ينتج عنه اقتراض حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة[2].

ب- نقد النموذج:

من أهم عيوب نماذج النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من القروض النيوكلاسكية التقليدية التي غالبا ما تكون مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، وأيضا ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في

[1] خيابة عبد الله **"تطور نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية"** دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص،52 ، 53.

[2] حربي محمد موسى عريقات **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"** مرجع سابق، ص ص 131، 132.

الدول النامية وجود العديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

كما أن نظرية النمو الداخلي أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط بسبب تركيزها السديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، كما أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات[1] .

[1] ميشيل ب تودارو " **التنمية الاقتصادية** " ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض، 2006، ص ص 157، 158.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

ترجع أسباب النمو الاقتصادي إلى أهمية التقدم التقني في تحفيزه حيث يعمل التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو حيث هناك علاقة وطيدة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي من خلال ما سوف نتطرق إليه من المطالب التالية:

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، إلا إن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينها.

1- أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

شهدت بداية الثمانيات ومنتصف التسعينيات نمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي و التجارة العالمية، إذا يشير التقرير عن منظمة الانكتاد unctad عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات فقد فاقت التجارة الدولية بما يزيد على 27% وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين إلا أن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما حيث نذكر منها:

- تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير، مثل حجم السوق المراد الدخول فيه القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار وكذا البعد عنها، مدى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في السوق المراد الدخول فيه...الخ.[1]
- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين، فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما تؤثر ها ته الأخيرة بدورها على نحو التجارة الخارجية ، كما أن السياسات الخاصة في تطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد

[1] OECD,surver of OECD :work on international investment, working paper on international investment, OECD publishing, 1998, p15.

ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال ذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حماية معينة، قد يؤثر بشكل إيجابي على زيادة التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، وذلك لأن المستثمرون الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في نجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية بهدف إحلال الواردات الخاصة بالبلد وذلك على الأقل خلال مدة معينة، لزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ها ته قد تلعب دورا في تخفيف أو إلغاء هذه القيود فيما بعد، لأن بقاء وتوطن هاته الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي

والجدير بالذكر إن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات متعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل كبير، في ظل البنية الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكامل، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية تسيران الحياة بالنسبة لها، لذا تعمل المؤسسات الدولية العالمية والدول المتقدمة جاهدة على إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر يحظي بتنافسية جيدة من حيث أهمية التجارة الدولية، وذلك بغية توفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرتها التنافسية أو ترفعها، وبالتالي تزيد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال قناة الاستثمار والتجارة [1].

- كل من المتغيرين يؤثر أحدهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، أما ارتفاع الواردات في هذا الصدد لن يفسر إلا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الأجانب والتي لا تصنع محليا حتى لو صنعت فإنها تصنع بجودة أقل، وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحين من جودة وكمية إنتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

[1] OECD, surver of OECD :work on international investment, OP.CIT,P15.

ولاختيار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق

الخارجية، كما تمتلكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيفية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما تتوافر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة إلى مهارتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من إستراتجية التصنيع للإحلال وحل الواردات إلى إستراتجية التصنيع لتشجيع الصادرات[1].

أما بالنسبة للأثر الغير مباشر على الصادرات والنمو فنشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.

– استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات وينطبق ما سبق على الواردات من المنتجات النهائية، والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات ، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية التعقيد[2].

2– طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)

[1] MBLOMSTROM, AKOKKO, (December 1996) ;the impact of fovreignc Investment on Host Countries Area Working Paper (Washington: Policy Research),P,P:23,24.

[2] زكية أحمد مشعل وآخرون "**أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي** " دراسة تطبيقية على الأردن، المجلد 23،العدد 1، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص07.

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي معقدة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال) أو يخلق التجارة (أثر التوسع)، والأثر الذي سيسوده يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري فعلى سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد الصادرات فإنه في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في قطاع السيارات والإلكترونيات المنزلية، أما أثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدث في قطاع الخدمات، حيث يكون

الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعة متكاملة، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل التجارة أو يخلفها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية، خاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا وتقوم ها ته الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال طويل الأمد، والنتيجة ن هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي[1].

وفي مجال تحليل فصول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يعد robert slundell عام 1957 من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولو هذه الفكرة، حيث بنى قليله بالاعتماد على الإطار التقليدي(hos) hechsher-Ohlin-Samuelson وبين أن علاقة الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأتي كنتيجة للاختلافات في العائد على رؤوس الأموال بين البلدان، ولذلك هناك إمكانية استبدال مثالية بين تدفقات الاستثمار والتجارة، حيث يتم استبدال الواردات من السلع كثيفة رأس المال عن طريق زيادة تدفقات رأس المال، وفي ظل وجود حرية للانتقال رؤوس الأموال بشكل كامل، فإن ذلك يؤدي إلى محو المزايا النسبية للدولة والتجارة الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي يؤدي

[1] Martien Crozet et Pomina Koenig, Etat des lieux du commerce international :le rôle des firmes multinationales dans le commerce international, Mondialisation et commerce international, cahiers français, n° 325.2004.P.P.14-15.

إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى لأنها تستخدم في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويحدث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة و غير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا لموارد تتسم بعدم المنافسة التجارة مثل: التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة[2].

وعلى العموم بهدف إيضاح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يتسم التمييز بين تأثير الاستثمار الأجنبي على كل من الصادرات والواردات:

2-1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير المباشر ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تملكه من تكنولوجيا حديثة ومعرفتها بأسرار السوق الدولية، ومهارتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج، وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات، الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام[3].

أما بالنسبة للأثر الرجعي الغير مباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل المهارات إلى الدول المضيقة وكذا التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

[1]Http ://www.ladocumentationfrançais.fr/var/Storagelibres,3303330403259/3303330403259ex.pdf.

[2] UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral framework on Investment March, 2000.P02.

[3] M – B lomstron and A. KAKKO, OP. CIT, P24.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع[1].

2-2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات:

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة[2].

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomson في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانيات من 30.5% إلى 2.6% فيما بين عامي 1992، 1989 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية[3].

---

[1] Ray Barrel, N. Pain, Foreign Direct investment technological change and Economic crromth Within Europe, the Economic journal, vol 107, N° 445, Blackmail publishers, USA, November 1997, P.P:1782-1785.

[2-3] زكية أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص07.

كذلك قام كل من kokko tansini & zejan عام 1996، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروجواي، إذا اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود شركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أوروجواي المحلية فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أوروجواي إلى الدول المجاورة لها مثل: الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد، الأجنبي، يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لحلقات توزيع المنتجات ومعرفتها سلوك المستهلكين في الخارج والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية[1].

وتعد الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر العولمة وقد تم تطوير إطار للعمل التحليلي من قبل OCDE بهدف استكشاف طبيعة هذه الروابط كميا ويعتبر هذا التقرير تجميعا للأعمال السابقة، حيث توصل العمل إلى النتائج التالية:

- الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تعد واحدة من السمات الرئيسية للعولمة لكنها معقدة ولا يمكن حسمها من خلال التحليل النظري للبحث.
- تظهر الدراسات التجريبية أنه حتى منتصف 1980، كانت التجارة الدولية تسبب في توليد الاستثمار الأجنبي المباشر لكن بعد هذا الوقت يبدو أن العلاقة السببية قد انعكست وأصبح الاستثمار الأجنبي له تأثير كبير على التجارة.
- تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز زيادة الصادرات من بلدان المنشأ(الدول المستمرة) وبالتالي فهي تعتبر مكملة للتجارة فقد بين التحليل على مجموع 14 بلدا أن كل دولار يستثمر في الخارج ينتج ما يقارب من 2 دولار من الصادرات الإضافية، في المقابل البلدان المضيفة تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في المدى القصير العديد من الفوائد من جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، التعاقد مع الباحث المحلي ...الخ

[1] Arikakko, Ruken jansini and Mario Zejan, local technological capability and productivity from fds in the Uruguayan jnanufacturing sector, the journal of Development studies, nol, 32,no4, April 1996,pp:602.611.

- أظهرت النتائج التحويلية أن طبيعة وشدة العلاقة (التكامل إحلال) قد تختلف من بلدا إلى آخر فالاستثمار الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية لها آثار تكميلية أكثر وضوحا مقارنة بالاستثمارات الصادرة عن الدول الأوروبية الأخرى (مثل فرنسا والمملكة المتحدة)[1].

أوضح Morino (2000) في دراسة مست 42 بلدا، حيث عمل على تقسيم البلدان على مجموعتين الأولى أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي باستخدام مؤشر التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمجموعة الثانية متعلقة على الاقتصاد العالمي، فوجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول الأكثر انفتاحا المجموعة الأولى، عما أن تأثير الاستثمار الأجنبي يعد إيجابيا على النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى بينما يعتبر سالبا في المجموعة الثانية.

كما قام كل من Ru graff and Maingy عام 2004، بإعداد دراسة تعنى بتحليل مقارنة لكل من المجر وفيتنام لبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقالية، حيث توصلت الدراسة إلى الانفتاح من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجر قد ساهم في توسيع التجارة الخارجية، في حين كان تأثيره متواضعا نوع ما في فيتنام، نظرا للانفتاح الحذر الذي قامت به الحكومة خاصة في مجال تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من أبرز دلائل الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي للمجر أن الشركات الأجنبية تصدر أكثر من نصف الصادرات المجرية خلال سنة 1993، بنما تشير التقديرات إلى أنها كانت مسؤولة عن 85.9% من الصادرات خلال عام 1998.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي من حيث الموارد البشرية.

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد على رأس المال المادي فقط إذا أصبح رأس المال البشري أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريس يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور

[1] Marouan Alaga(septembre2006) Investissement Direct Etronger et croissance Economiques, une Estimation a partir d'un Modèle Structurel pour les payais de rive sud de la Mediterra LNEESC,ahiers de L'IRD(Paris :auf) ;p04

Robert Lucas نموذجا جديد للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المالي البشري والمحافظة على عوائد ثابتة عوضا عن تناقضها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي[1].

كما أشارت النظرية الحديثة على قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من حول عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا ويمكن التغلب على تناقض الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم، بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب Blosmstrom et Kokko (1996) فإن انتقال التكنولوجيات بين الشركات العابرة للقارات فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنين، لكن بسبب التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل تلك الفروع والتي تشتمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Blosmstrom et Kokko (2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز التكوين مثل: Penangskills Devlopment center والذي عرف نجاحا كبيرا ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Romos (2004) بدراسة شملت 138 بلد خلال الفترة (1965-1995)،حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي ب01% تؤدي إلى زيادة نحو رأس المال البشري ب0.12% ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نحو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة ب75% وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري[2].

---

[1] فريدريك م شرر(2008) **"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"** ترجمة علي أبوعميشة، الطبعة الأولى،مكتبة العنبكات، ص55.

[2] Maroun Aloya,(septembre 2006) Investissement Direct Etrogner et croissance Economique, une Estimation a nartir d'un Model Structurel pour les pays de rive sud de la Militaro lmn Eès.c, ahièrs de LIRD(Paris :AUF) ;P06.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في نقل التكنولوجيا.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يشير نقاشا حادا وتساؤلات جديدة في هذا السياق بوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا[1]، إذا أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذا أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأحر على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا فيما يلي[2]:

- يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية ما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير واكتساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.
- اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع العمل الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.

في الواقع يرى بعض الاقتصاديون أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان وتايوان، كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة حديثا حيث ترى Ames den 1989 أن الطابع المشرك في عملية التنمية الاقتصادية بجميع الدول المصنعة

[1] عدي قصور "**مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 171.

[2] Maruan Aloya, OP.CIT.P 06.

حديثا ويتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية فدول مثل : اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها على التكنولوجيا الأجنبية كما اعتبرت نماذج النمو المناسبة لمثل تلك الاقتصاديات المصنعة حديثا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية[1].

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت على عدد من الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية الدور الفعال الذي تلعبه استثمارات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حيث أثبتت أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت على 56شركة، 34أمريكية، 16أوروبية، 6شركات يابانية) وأن استثماراتها تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للعمالة الوطنية التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل بدلك الاستثمار[2].

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية فطبقا لاستطلاع أجراه مؤتمر التجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من أكبر الأبحاث والتطوير في العالم حيث تعتبرها 61.8% من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج[3].

في المقابل لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول المضيفة فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم المستثمر الأجنبي بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف الدول المضيفة للاستثمار

[1] حواس أمين وساعد بوخاتم " **التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الاقتصادي**" ، الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 24/23 أفريل 2002، ص 214.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 119.

[3] كريمة فرحي "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، 2013، ص 123.

ومع توفر عوامل الإنتاج لا يقوم المستثمر الأجنبي إلى عدم استفادة هذه الدول من هذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية التي تعاني نقص الكفاءة في استخدام التكنولوجيا المتطورة[1]

[1] أميرة حسن الله محمد " **محددات الاستثمار ألأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، الدار الجامعية، 2004-2005، ص 210.

خلاصة:

من خلال الفصل نستنتج أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا يعبر عن النمو الاقتصادي في أي دولة، كما تعددت النماذج المفسرة له والمتمثلة في النماذج النيوكلاسكية والنماذج الحديثة(نماذج النمو الداخلي) كما تعرضت هذه النماذج إلى تفسير علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه العلاقة في علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمجال التكنولوجي وأيضا علاقتها بالتجارة الخارجية وكذا الموارد البشرية.

الفصل الثالث:

مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة(الجزائر، المغرب، السعودية)

الفصل الثالث: مساهمة IDE في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة: الجزائر، المغرب، السعودية.

تمهيـــــــــد:

أدت صعوبة الحصول على القروض وتزايد معدلات الفائدة عليها بالإضافة إلى تدني المساعدات الممنوحة إلى الدول إلى حدوث أزمة تمويل للتنمية في الاقتصاديات النامية أين تم الاستثمار الأجنبي المباشر لتلعب دور بديل اللجوء إلى المساعدات الرسمية والقضاء على المديونية ومن هنا صارت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتل مكانة خاصة عند تسطير سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول وهذا لما تحدثه من زيادة في القدرات الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتزايدة وبلوغ مستويات أعلى من التنافسية لاقتصادياتها.

أضحى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء و المستثمرين الأجانب وكذلك مؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتمكن هاته المنافسة في تمهيد وجعل أفضل مناخ مناسب للمستثمر الأجنبي.

وسوف نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمارات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول المعنية.

المبحث الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

تسعى كل من الجزائر والمغرب والسعودية إلى استقطاب أكبر كم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولذلك قامت بإصدار مجموعة من التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تسهيل انسياب حركة رؤوس الأموال الأجنبية وقد تضمنت تلك الإجراءات والتشريعات تقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات جاءت بها قوانين الاستثمار في هاته الدول.

المطلب الأول: أهم الحوافز والضمانات المقدمة في الجزائر.

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجنائية الضريبة والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له القانون[1].

1- الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا وإدراجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي(الخاص)، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجنائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين[2].

1-1- النظام العام للحوافز:

[1] عبد الحميد أونيس" **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17، 18 أفريل،2006، الجزائر، ص 255.

[2] محمد طالبي" **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" مجلة الاقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر، 2008، ص320.

يقوم هذت النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هدا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2- نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

1-2-1- في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض غيما يخص كل المقتنيات التي في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بسبة0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

1-2-2- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعفاء لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية إن تحسن أو تسهل الاستثمار والشكل الموالي يوضح حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

2- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمار وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في التنمية الاقتصادية للوطن جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي الرقم المتعلق بترقية الاستثمار والذي بنص على[1]:

2-1- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

[1] عبد الحميد أونيس، مرجع سبق ذكره، ص 255.

كما أن المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) أو في شكل باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشترطها التشريعات والتنظيمات.

2-2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستشارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

2-3- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

2-4 ضمان حرية التمويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة12 من المرسوم التشريعي 93-12 :" تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هدا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين (60 يوما).

2-5- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

2-5-1- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب، ونذكر منها ما يلي[1]:

[1] موسى بودهان "**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**" الجزائر، دار الملكية، 2000، ص18.

أ– الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد المغرب العربي[1].

ب– الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية[2].

ت– الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[3].

2-5-2 الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي[4]:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا[5].
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا[6].
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا[7].

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 "**يتضمن المصادقة على اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي**"، الجريدة الرسمية رقم06، 1991.

[2] المرسوم الرئاسي رقم95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 "**يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية**" ،الجريدة الرسمية رقم 59، 1995.

[3] الأمر رقم 95-05 المؤرخ ديسمبر 1994" **الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**" ,الجريدة الرسمية رقم 07، 1995.

[4] موسى بودهان ،مرجع سبق ذكره، ص18.

[5] المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990" **يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة**"، الجريدة الرسمية رقم 45، 1991.

[6] المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991" **يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار** "، الجريدة الرسمية رقم 46، 1991.

[7] المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير 1994" **يتضمن المصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما** "، الجريدة الرسمية رقم 01، ، 1994.

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا[1].

المطلب الثاني: أهم الحوافز والضمانات المقدمة في المغرب.

1- التحفيزات والضمانات التي تقدمها المغرب للمستثمر الأجنبي:

1-1- الحوافز الجبائية:

يعتبر ميثاق الاستثمار رقم 95-18 بمثابة القانون الإطار للاستثمار في المغرب وقد حدد الباب الثاني منه التدابير ذات الطابع الجبائي والجمركي التي من شأنها التحفيز على الاستثمار وتخفيف العبء الضريبي على إنجاز المشاريع الاستثمارية وقد تم مؤخرا جمع التحفيزات ذات الطابع الجبائي الممنوحة للاستثمارات في قانون المالية لسنة 2006 الذي يعد بمثابة النص التطبيقي لبعض مواد ميثاق الاستثمار.

وفيما يلي عرض لأهم التدابير الجبائية والجمركية التي يمنحها ميثاق الاستثمار في المغرب:

1-1-1- الضريبة على الشركات: Imports Sur Les Sociétés (IS).

أنشأت الضريبة على الشركات بالقانون رقم 24-86 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 وقد نص قانون الاستثمار الجديد(1996) على تخفيض معدل الضريبة من 44 % إلى 35%، وتستفيد من تخفيض قدره 50% من هذه الضريبة ولفترة خمس سنوات تالية لفترة استغلالها:

- منشآت تصدير المنتجات والخدمات بالنسبة لرقم أعمالها المتعلق بالتصدير والمنجز بعملات أجنبية.
- المنشآت التي تقام بالأقاليم التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاما جبائيا تفضيليا بإنشاء مؤسسات الائتمان، وشركات التامين والوكلات العقارية ويعفى القطاع الفلاحي من ضريبة الشركات إلى غاية 31 ديسمبر 2010.
- منشآت الصناعات التقليدية والتي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي وذلك أينما وجد مكان إقامتها.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في25مارس 1995" **يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الاسبانية والمتعلق بالترفيه والحماية للاستثمارات** "، الجريدة الرسمية رقم 23، ، 1995.

1-1-2- الضريبة العامة على الدخل(IGR) :

أقرت المادة الثامنة من ميثاق الاستثمار المغربي على أن الضريبة العامة على الدخل لا يمكن أن تزيد على 41 % وتستفيد من إعفاء كلي لفترة 5 سنوات ومن إعفاء جزئي قدره 50% من هذه الضريبة لمدة 5سنوات المتبقية النشاطات والهيئات التالية[1]:

- منشآت تصدير المنتجات والخدمات التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاما تفضيليا طوال خمس سنوات الأولى التالية لتاريخ استغلالها، إنشاء المؤسسات القارة التابعة للشركات غير الموجود مقرها وكذا مؤسسات الائتمان وشركات النامين والوكلات العقارية.
- منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي أساسا وذلك أينما وجد مكان إقامتها.
- وتتوقف الاستفادة من هذه المنافع على مسك محاسبة منتظمة وفق التشريع الجاري به العمل.

وينبغي التنويه إلى أن النظام الجبائي المغربي وطيقا للمادة02 فقرة02 من قانون المالية لسنة 2006، أتاح للشركات اختيار نظام الضريبة على الشركات أو الضريبة العامة على الدخول مع الإبقاء على نسبة 44%، وهو ما يتعارض مع المعدل المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار المقدر ب:41%.

1-1-3- الرسم على القيمة المضافة TVA:

في إطار إصلاح المنظومة الجبائية، قام المغرب بتخصيص معدلات الرسم على القيمة المضافة السابقة من 11 معدل إلى أربعة معدلات وهي[2]:

- المعدل العادي 20%.
- المعدل المنخفض 07%.

---

[1] CNUCED, Examen de la politique de l'imvestisment de Maroc (New York et Geneva :Nation Unies 2007),p :37.

[2] ساعد بوراوي "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص79.

- المعدل المتوسط 10%.
- المعدل فوق المتوسط 14%.

وتعفى من هذت الرسم في الداخل وحين الاستيراد السلع التجهيزية والمعدات والآلات المدرجة في حساب الأصول الثابتة، ويخول الحق في خصم هذا الرسم طبقا للتشريع المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، كما تستفيد المنشآت التي أدت هذه الضريبة عند الاستيراد أو شرائها محليا، من الحق في استرجاع مبلغ الضريبة المدفوع.

1-1-4- رسوم التسجيل:

تعفى رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشاريع الاستثمار باستثناء عقود شراء الأراضي المعدة للقيام بعمليات التجزئة والبناء.

ويخفض هذا الرسم إلى نسبة 50% على حصص المساهمة في الشركات عند التأسيس أو عند الزيادة في رأس المال، ويشترط للإعفاء من هذا الرسم أن يتم إنجاز المشروع في أجل لا يتعدى 24 شهر، ابتداء من تاريخ العقد.

1-1-5- الضريبة المهنية:

يعفى من الضريبة المهنية كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول بالمغرب مهنة أو صناعة أو تجارة، وذلك طول مدة خمس سنوات من تاريخ الشروع في مزاولة النشاط ولا يستفيد من هذا الإعفاء المؤسسات القارة التابعة للشركات الغير موجودة مقرها بالمغرب وكذا مؤسسات الائتمان والتامين والوكلات العقارية.

1-1-6- الرسوم الجمركية:

تفرض الرسوم الجمركية في مجال لا يقل عن 2.5% ولا يزيد عن 10% من قيمة السلع المستوردة، وتعفى من الرسوم الجمركية السلع التجهيزية والمعدات والآلات والأجزاء التابعة لها مع مراعاة الاقتصاد

الوطني ويلاحظ أن عبارة مراعاة الاقتصاد الوطني، عبارة مطاطية وتخول الحق في التمييز في منح الإعفاءات الجمركية[1].

1-2- الحوافز المالية الغير ضريبية:

تقدم المغرب حوافز مالية غير ضريبية مكملة لتشجيع وجذب الاستثمارات وتتمثل تلك الحوافز فيمايلي:

1-2-1 منحة الاستثمار:

وتتمثل في منح دعم حكومي مباشر للاستثمارات في شكل نسبة من نفقات المشروع حيث نص ميثاق الاستثمار في المغرب على إحداث حساب لتمويل صندوق إنعاش الاستثمارات الموجه لتكفل الدولة بتكلفة الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطارها يسمى بنظام عقود الاستثمار والنفقات التابعة التي يستلزمها إنعاش تلك الاستثمارات.

1-2-2- تحمل مصاريف البنية الأساسية:

نصت جميع قوانين الاستثمار في المغرب على التزام الدولة بتحمل مصاريف البنية الأساسية بصورة مرئية أو كلية حين يربط ميثاق الاستثمار إمكانية تكفل الدولة ببعض النفقات الأساسية بأهمية الاستثمارات بالنسبة للاقتصاد المغربي، ولا سيما من حيث المبلغ المستثمر وعدد مناصب الشغل القارة، والمنطقة التي سينجز فيها الاستثمار والتكنولوجيا التي سيخولها المشروع، ومدى مساهمته في الحفاظ على البيئة وتبرم الدولة عقودا خاصة تخول الاستثمارات المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى الامتيازات في قانون الاستثمار، الإعفاء الضريبي من النفقات التالية:

- نفقات البنية الأساسية الخارجية (توصيل الماء، الكهرباء، الطرقات).
- نفقات التكوين المهني.

[1] ساعد بوراوي، المرجع سبق ذكره، ص81.

- كما تتكفل الدولة بجزء من تكلفة إعداد المناطق الصناعية في الأقاليم والعملات التي يبرر مستوى نموها الاقتصادي إعانة خاصة منها[1].

1-3- حوافز أخرى:

بالإضافة إلى الحوافز المذكورة تؤمن المغرب حوافز إضافية تتمثل فيما يلي:

- اختيار نظام الامتلاك وترحيل العجز.
- حوافز تشريعات العمل.
- الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة.
- حوافز الصرف الأجنبي.

1-3-1- اختيار نظام الامتلاك وترحيل العجز:

نصت المادة09 من ميثاق الاستثمار المغربي على الاستمرار في تطبيق نظام الامتلاك المتناقض للسلع التجهيزية، وهذا بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الإرباح والضريبة العامة على الدخل.

كما يسمح بترحيل العجز لفترة أربعة سنوات التالية للسنة التي تحقق فيها العجز.

1-3-2- حوافز تشريعات العمل:

أن قانون العمل المغربي الجديد المصادق عليه في جويلية 2003 والذي دخل حيز التطبيق في 07 جوان 2004 يعتبر حافزا مهما للمستثمرين الأجانب وذلك مقارنة مع التشريع السابق الذي كان معمولا به قبل هذا التاريخ وقد أدخل القانون عدة مبادئ جديدة أهمها:

- وجود عقود مؤقتة بجانب عقود العمل الدائمة.
- إمكانية تقليص العمال وتسريحهم لأسباب تكنولوجية واقتصادية.

[1] الفصل الأول 24 من قانون 120-23 "**المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات في الجمهورية التونسية**".

- تخفيض مدة العمل الأسبوعية من 48 ساعة إلى 44 ساعة.
- عدم النص في التشريع الجديد على حق الإضراب.
- إخضاع نزاعات العمل إما على إجراءات المصالحة أو التحكيم.

أما من حيث توظيف اليد العاملة الأجنبية فقد حدد التنظيم إمكانية توظيف اليد العاملة الأجنبية ذات الاختصاصات النادرة والبحثية.

ويبلغ الأجر الوطني المضمون في المغرب 1826 درهم (حوالي 200 دولار) وهو أجر مرتفع مقارنة مع باقي دول المغرب العربي المجاورة (108 و130) دولار في كل من تونس والجزائر على التوالي.

ويتصدر الأعباء الاجتماعية ب:22% وهي موزعة كما يلي:

- 17.70% على عاتق المستخدم.
- 4.30% على عاتق العامل.

1-3-3 حوافز الصرف الأجنبي:

تشريعيا، تؤمن جميع دول المغرب العربي إمكانية تحويل الصرف الأجنبي ولكن من الناحية العملية تختلف الممارسات الميدانية والإجراءات المطلوبة من دولة إلى أخرى.

ففي المغرب فإن نظام الصرف يسمح بفتح حسابات بنكية للمستثمرين الأجانب سواء بالعملة (الدرهم) أو العملات أجنبية، كما ينص على حرية تحويل المداخيل الناتجة عن التنازل أو التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمارات، فضلا عن عوائد فوائد القيمة والأرباح[1].

2- الضمانات التي تقدمها المغرب للمستثمر الأجنبي:

2-1- ضمان الحقوق المكتسبة:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" **ندوة الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في تونس**"، 24-25 مارس، 1997، ص81.

2-1-1- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات:

إن المقصود بهذا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحطم الاستثمار والذي يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، ذلك أن التعديلات المفاجئة في تشريعات الاستثمار، غالبا ماتحدث مخاوف لدى المستثمرين وتضيع عليهم فرص تحقيق الربح، إلا إذا اعتبروا الأحكام الجديدة أكثر ملائمة لمصالحهم، ففي المغرب نصت المادة 23 من قانون الاستثمار المغربي مبدأ احترام الحقوق المكتسبة حيث نصت على احتفاظ المستثمر بالحوافز المقررة في القانون، وتبقى تلك الحوافز سارية المفعول إلى غاية انتهاء المدة التعاقدية أو الشروط التي منحت من أجلها تلك الحوافز[1].

2-1-2- عدم جواز المصادر: (أو التأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء.

تضع بلدان المغرب العربي قيودا على حق الدولة في مصادرة وتأميم الاستثمار إذا تمت عمليات المصادرة والتأميم فإنها تكون وفقا للقوانين وتنفيذ الأحكام قضائية حيث يترتب على ذلك تعويض منصف وعادل، ففي المغرب لم ينص قانون الاستثمار فيها على هذه الضمانة، بالرغم من أن الدستور المغربي ينص على حماية حق الملكية.

2-1-3- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته:

في المغرب، يضمن قانون الاستثمار حرية تحويل الأموال، ويعهد لمكتب الصرف المغربي" office des changes" القيام بعمليات الصرف والتحويل، ومن بين الأموال القابلة للتحويل الأرباح المحققة من طرف فروع الشركات الأجنبية في المغرب[2].

2-2- أساليب وطرق حل المنازعات:

[1] المادة 23 من قانون الاستثمار المغربي، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

[2] التعليمة رقم 1589 المؤرخة في 15 ديسمبر 1992، الصادرة عن مكتب الصرف المغربي.

من الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر النص على كيفية حل المنازعات بدء من القضاء الوطني وانتهاء بشبكة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

2-2-1- القضاء الوطني:

في المغرب وفي إطار السير اللامركزي للاستثمار، وبهدف تسريع إجراءات فض النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين والإدارة، عهد إلى المراكز الجهوية للاستثمار اقتراح الحلول الودية، والتي يمكن الطعن فيها إداريا أمام لجنة الاستثمارات أو أمام لجنة فاصلة محدثة بموجب التعليمة رقم 20-2002 المؤرخة في 26 ديسمبر 2002 [1].

2-2-2- التحكيم الدولي:

إن ميثاق الاستثمار المغربي لم ينص على مبدأ التحكيم الدولي كأداة من أدوات فض النزاعات في مجال الاستثمار، وتبين من خلال مقارنة تشريعات بلدان المغرب العربي في مجال اللجوء إلى القضاء الوطني والتحكيم الدولي في المنازعات التي تنشب بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار، حين اقتصر قانون الاستثمار المغربي على المنازعة وطرق الطعن الإدارية دون سواها.

ووصف القضاء المغربي بالاكفاءة، ويتميز بالبطء، ويعتبر من أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي حسب التحقيق الذي أجراه الأنكتاد[2].

2-2-3- اللجوء إلى حل المنازعات وفقا للمعاهدات الدولية:

أجازت جميع دول المغرب العربي للمستثمر الأجنبي اللجوء إلى حل المنازعات عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار، ففي المغرب تمت المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات في 10 جوان 1967.

[1] CNUCED, Examen de la politique de l'investisments de Maroc, OP.CIT.P :P33.
[2] CNUCED, OP.CITP :P54.

كما صادق المغرب على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار(MIGA) في ديسمبر 1992.

2-3- حوافز البيئة التحتية:

ترتكز منظومة الحوافز المتقدمة في مجال البنية التحتية على توفير الخدمات الأساسية قبل وبعد البدء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية ونجاح هذا النوع من الخدمات إلى تدخل الحكومة إما مباشرة بقيام القطاع العام بها، أو بطريق فير مباشر عن طريق شكل من أشكال الإعانات التي تقدمها الحكومة لتحفيز القطاع الخاص على القيام بها.

ولا تقصر مشروعات البنية الأساسية على المشروعات المادية من طرق والموانئ ومحطات كهرباء وصرف صحي وغير ذلك، بل إنها تشمل أيضا التطوير المؤسسي اللازم لكفاءة إدارة الاقتصاد والرفع بالإنتاجية فالبرامج التعليمية وبرامج تحسين الصحة والعديد من البرامج الاجتماعية ساعد على الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن توفر النظام القانوني والقضائي العادل والفعال ووجود معلومات سليمة ومنتظمة لايقل أهمية، فهذه المؤسسات تمثل نوعا من البنية الأساسية المصاحبة للبناء المادي للبنية التحتية.

2-3-1 الحوافز الممنوحة في قطاع النقل:

يشمل هذا القطاع، النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل البحري، والجوي

أ- النقل البري: يصل معدل كثافة الطرقات في المغرب إلى 02 كم لكل 1000 ساكن ويكلف سعر البرميل من الوقود (الديزل) 0.79 دولار للتر وهو سعر أعلى تكلفة من الجزائر وتونس(0.15 دولار

و0.39 دولار على التوالي) وتعتبر شبكة الطرقات البرية في المغرب من أسوء الشبكات في المنطقة المغرب العربي[1].

ب– النقل بالسكك الحديدية: تتميز بلدان المغرب العربي عموما بضعف النقل بالسكك الحديدية مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

ج– النقل البحري: إن موقع المغرب الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة وعلى المحيط الأطلسي من جهة أخرى، جعل النقل البحري فيها ذو أهمية بالغة للاقتصاد الوطني فهي تتربع على 300 كم من طول الشواطئ، حيث تقدر الإحصائيات أن 90 % من التجارة المغربية يتم عبر الموانئ، ويعد الأسطول المغربي من أضخم الأساطيل التجارية البحرية في المنطقة الإفريقية والعربية ويملك المغرب 26 ميناء منها موانئ سياحية و09 للصيد البحري و11 ميناء للتجارة الدولية ويعد ميناء الدار البيضاء من أضخم الموانئ في المغرب بنسبة تصل إلى 40 % من حجم الموانئ الوطنية المغربية[2].

د– النقل الجوي: ينقل الأسطول الجوي المغربي حوالي 03 مليون مسافر سنويا، وتضع الحكومة خطة تهدف إلى جعل مطار محمد الخامس بالدار البيضاء من أرقى المطارات الإفريقية[3].

2-3-2- الحوافز الممنوحة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يعتبر المغرب من أول الدول المغاربية المبادرة إلى إجراء(إصلاحات ضخمة في قطاع الاتصالات، ففي سنة 1999، قام المغرب بهيكلة مؤسسة البريد والاتصالات ليكون بذلك هيئتين جديدتين هما اتصالات المغرب (Maroc Telecom) لقطاع الهواتف، وبريد المغرب (Barid Elmaghrib) لقطاع البريد، وإنشاء هيئة مستقلة للضبط هي الوكالة الوطنية لضبط الاتصالات المكلفة خصيصا بمنح التراخيص.

---

[1] World Bank," IS there a new vision for Maghreb Economic integration", marking paper document, N 38389, V1, November 2006, P: 62.

[2] مكتبة KMPG، **دليل الاستثمار في الجزائر**، 2006.

[3] World Bank, OP.CIT, P: 62.

وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن أعلى نسبة لمستخدمي الانترنت حظي بها المغرب ضمن مجموعة دول المغرب العربي ب117.4 مستخدم لكل 1000 ساكن[1].

2-3-3- الحوافز الممنوحة في قطاع الطاقة والمياه:

تصنف المغرب ضمن دول المغرب العربي الأقل إنارة حيث لا تتعدى نسبة تغطية الطاقة الكهربائية 47% من عدد السكان (نصف السكان لا يستفيدون من الكهرباء) أما من حيث الاستفادة من شبكة المياه فإن المغرب مثله مثل باقي دول المغرب العربي متقاربة في هذا المجال زمن حيث شبكة التطهير فإن المغرب هو آخر ترتيب دول المغرب العربي حيث لا يتعدى نسبة السكان المستفيدين 61%، كما يعتبر الفاقد لنسبة من مخرجات الطاقة الكهربائية متقاربا مع المعدل الموجود في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2-3-4- الحوافز المترتبة بحقوق الملكية الفكرية:

يعتبر المغرب من أوائل الدول العربية الأكثر اتفاقيات المتعددة الأطراف ذات العلاقة بحقوق الملكية في منظمة التجارة العالمية:

- اتفاقية باريس 1883 لحماية الملكية الصناعية.
- اتفاقية برن 1886 لحماية الأعمال الفنية والأدبية.
- اتفاقية مدريد 1891 بخصوص التسجيل الدولي للعلاقات.
- اتفاقية نيس 1957 بخصوص التصنيف الدولي للمنتجات والخدمات.
- اتفاقية عام 1970 بخصوص التعاون في مجال البراءات .

ويعتبر المغرب عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ جويلية 1971 وقد عمل التشريع المغربي استيعاب هذه المعاهدات الدولية من خلال سن العديد من التشريعات في مجال حقوق الملكية الفكرية

[1] World Bank, OP.CIT, P: 62.

كان أحدثها القانون رقم 17-97 بالملكية الصناعية كما أمضت المغرب اتفاقية التبادل الحر مع و.م.أ، والتي تنص على التطبيق الصارم لحماية الحقوق الفكرية[1].

المطلب الثالث: أهم الحوافز المقدمة في السعودية.

1- حوافز الاستثمار في المملكة السعودية:

هناك العديد من الأسباب الداعية للاستثمار في القطاعات الإستراتجية التي تمتلك فيها السعودية مزايا نسبية عالية، فهي القلب النابض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 23 ضمن الاقتصاديات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تحتل المركز 11 ضمن 181 دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفقا لتقرير (ممارسة أداء الأعمال) لعام 2010 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي[2].

1-1- الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي:

منحت الحكومة السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نموا في المملكة لجلب الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية هي[3]:

1- الحائل، 2- جازان، 3- نجران، 4- الباحة، 5- الجوف، 6- منطقة الحدود الشمالية.

وجميع هذه المناطق يتوفر بها مدن صناعية تشرف عليها، وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية.

---

[1] الاسكوا " **التطورات في تشريعات حماية الملكية الفكرية في الدول الفكرية في الدول العربية**" وثيقة رقم 08-2005، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص22.

[2] FALK, Martin, a Gravity Model of Foreign Direct Investment in the Hospitality Industry Tourism Management, Vol, 55, 2016, P 01.

[3] المادة 194 " **نظام الشركات السعودي**"، لعام 1437هـ-2015م، المعدل بالمرسوم الملكي رقم م/79 لعام 1439هـ-2018م.

وتشمل الحوافز الضريبية المزايا التالية[1]:

- خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.
- خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.
- خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم أيضا توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

1-2- الحوافز التنظيمية والمالية للاستثمار الأجنبي:

تتميز البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بتطورها المستمر، وذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي إلى المملكة، ويرأس خادم الحرمين الشريفين المجلس الاقتصادي الأعلى السعودي، المسئول عن رسم السياسة الاقتصادية وبلورتها والتركيز على بناء اقتصاد وطني فعال، ومن ضمن ذلك الإشراف على الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، وقد تضمن نظام الاستثمار الأجنبي مجموعة حوافز تنظيمية من أهمها[2]:

- تأسيس الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسئولة عن إعطاء التراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
- الملكية للشركات والأراضي بنسبة 100% للأجانب.
- لا قيود على إعادة تحويل رأس المال.
- لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات الأجنبية 20% على الفوائد.
- إمكانية ترحيل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.
- للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل[3]:

[1] المادة 194 " **نظام الشركات السعودي**"، مرجع سبق ذكره.

[2-3] ضمرة مهند " **محاضرات في القانون التجاري**"، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، قسم العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1435هن 2013م، ص76.

- **الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD):** ويشارك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- **صندوق النقد العربي:** وهو يعمل على تعزيز التنمية للأسواق المالية والعربية والتجارة البيئية للدول الأعضاء ويعطي المشورة للدول الأعضاء بشأن استثمار مواردها.
- **برنامج تمويل التجارة العربية:** يمنح القروض المتوسطة الأجل وطويلة الأجل إلى الأفراد والمؤسسات التجارية لدعم التبادل التجاري وتمويل صفقات القطاع الخاص.
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** توفر مظلة التأمين للاستثمارات وإئتمانات على الصادرات بين الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.
- **البنك الإسلامي للتنمية:** يساهم في رؤوس الأموال الاستثمارية للمشروعات، ويمنح القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية، ويقبل الودائع لتعبئة الموارد المالية بما يتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الاستثمار الوطني والأجنبي في المملكة، والتي تتضمن الآتي[1]:

- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها.
- الحصص التفضيلية للغاز الطبيعي.
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية.
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم التقنية (KAUST)، ومدينة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KACST).

1-3- مصادر إقراض أخرى للاستثمارات الصناعية بالمملكة:

ويمكن حصرها في العناصر التالية[2]:

[1] ضمرة مهند، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] ROBNSON, Douglas M, Chinese Agricultural Foreign Direct Investment in Dairy: Could Germany Become a Chinese Cash? GEWISOLA, 2019,P 01.

1-3-1- صندوق التنمية الصناعية السعودي:

يقدم قروض للمشاريع الصناعية تصل إلى 50% من رأس المال المشروع.

1-3-2- برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

وهو يتبع صندوق التنمية الصناعية السعودي وغرضه تغطية نسبة مخاطرة البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتصل نسبة الكفالة إلى 75% من قيمة القرض.

1-3-3- الصندوق السعودي للتنمية:

يقدم خدمات ضمان وتأمين ائتمان الصادرات لمساعدة المصدرين وتصل تغطية الوثيقة إلى نسبة 90% من قيمة الائتمان.

1-3-4- صندوق التنمية الزراعية، البنك السعودي للتسليف والادخار، البنوك المحلية:

لديهم برامج تمويل بشروط ميسرة.

2- الحوافز الخاصة بالصناعة بالمملكة العربية السعودية:

2-1- الأراضي الزراعية :

وفرت الدولة ندن صناعية منتشرة في جميع مناطق المملكة، فتشرفت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) على عشرين مدينة صناعية، وتشرف الهيئة الملكية للجبيل وينبع على مدينتين في السواحل، وهناك مناطق صناعية تشرف عليها هيئة المدن الاقتصادية التي أسست حديثا.

وتوفر هيئة المدن الصناعية (مدن) الأراضي الصناعية بإيجارات تحفيزية تبدأ: 1 ريال م2/ سنة، يتميز أغلبها بتوفر البنية التحتية والمرافق المساندة والخدمات اللوجستية، ومواقعها ذات الأبعاد الاقتصادية والتنموية[1].

2-2- توفر الخدمات بأسعار منخفضة:

تتوفر في المدن الصناعية جميع أنواع الطاقة سواء كانت (كهرباء، ديزل، بنزين) كذلك بالإضافة إلى المياه بأسعار مدعومة، كما يوجد في بعض المدن خدمات التبريد المركزي، وهناك خدمات لوجستية وتجارية تقدم

[1] آل داوود عبد الله " **نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية ومدى جلبه للاستثمار**"، مجلة المنارة للعلوم القانونية والإدارية، مركز المنارة للدراسات، الرباط، المغرب، العدد 04ن 2014، ص 81.

بأسعار تنافسية، كما أن بعض المدن الصناعية تكون قريبة من الموانئ الساحلية أو الجافة، وتقع جميع المدن الصناعية في المملكة بمواقع ذات مزايا اقتصادية وبقرب من طرق رئيسية دولية أو إقليمية.

كما تتميز الصناعة بالمملكة عن كثير من الدول الأخرى بأن الخامات والمواد الأولية نصف المصنعة تقدم للمصانع المحلية بأسعار منخفضة وتنافسية[1].

2-3- الإعفاء الجمركي:

حسب نظام الحماية وتشجيع الصناعات الوطنية فإنه يحق لأي منشاة صناعية الحصول على إعفاء جمركي، وينقسم الإعفاء الجمركي إلى ثلاثة أنواع رئيسية[2]:

- مواد أولية.
- مكائن آلات ومعدات.
- قطع غيار المكائن والمعدات والآلات.

[1-2] آل داوود عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول المعنية.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، المغرب، السعودية تذبذبا من سنة إلى أخرى، بسبب الظروف الاقتصادية والدولية التي كانت تمر بها كل دولة.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(الجدول، التحليل، التمثيل البياني، المقارنة).

1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة(2001-2019):

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين أحجاما ضئيلة نظرا للظروف السياسية والأمنية التي كانت تمر بها، بالإضافة إلى بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتشهد بعدها وابتداء من سنة 2001 ارتفاعا معتبرا كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(3-1): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	/
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	1113,1	1065	637,9	881,9	1145,3	1888,2	1743,3	2631,7	2753,8	/
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	2301,2	2580,4	1499,4	1684	1506,7	-584	1546	1232,3	1466,1	1381,9

Source :unctad, «World investment report :annex tables01,FDI inflows, by region and economy,1990-2016».www.uncatd.org/eng/pages/DIAE/world%20repot/annex tables.aspx,consulte le 17/05/2018

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تجاوزت المليار دولار سنتيم 2001و2002، حيث بلغت 1113 مليون دولار و1065 مليون دولار على التوالي، بعدما كانت تقدر ب280 مليون دولار فقط سنة 2000، أي بزيادة قدرت بحوالي أربعة أضعاف مقارنة مع

سنة 2001، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية المقدمة في إطار قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 والمتعلق بتطور الاستثمار وإلى التدفقات المسجلة في قطاع الاتصالات وما حققته من رواج من خلال حصول الشركة المصرية "orascom" على الترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، بالإضافة إلى عملية خوصصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة "ispat" الهندية[1]، وكذلك زيادة حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات الذي يهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية[2].

لتبقى هذه التدفقات تتأرجح بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2009 أين قدرت ب 2753.9 مليون دولار بالرغم من الأزمة المالية التي كان يمر بها العالم ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، واستقرار التوازنات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر[3]، بالإضافة إلى كون الاقتصاد الجزائري غير مرتبط بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبترول.

أما في سنة 2010 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر انخفاضا بنسبة 16.43 % ليبلغ 2301.2 مليون، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وانخفاض بفرض القاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية، ولقد استثمر هذا الانخفاض إلى غاية 2014 مع ارتفاع خلال سنتي 2011 و2013 أما 2015 فقد سجلت ولأول مرة تدفقا سلبيا قدر ب584 مليهن دولار، ويمكن إرجاع سلبية هذا التدفق إلى أزمة النفطية التي تمر بها الجزائر، وإلى إعادة شراء شركة "جيزي" **"Djezzy"** من طرف الدولة[4]، أما فيما يخص سنة 2016 فقد

[1-3] أسماء بن طراد وآخرون "**آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان72-73، خريف 2015، شتاء2016، ص ص،197،198.

[2] ناجي بن حسين "**تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد31، المجلد ب، 2009، ص60.

[4] Emmanuel Nowtary, Zoe Luçon :"10 ans d'investissement étrangers et partenariats d'affaires en Méditerranée (2006-2007) " Novembre 2016, P16.

عرفت انتعاشا معتبرا حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1546 مليون دولار، وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017 فإن الزيادة راجعة إلى تحسن سياسات الاستثمار الذي عرفه إنتاج النفط[1]، وعرفت سنة 2018 و2019 زيادة في حجم التدفقات حيث أثار تقرير كونسيد لسنة 2019 حول الاستثمار في العالم أن الجزائر استفادت سنة 2018 علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع صناعة السيارات. وهذا ما يمثله الشكل الآتي:

الشكل (3-1): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019).

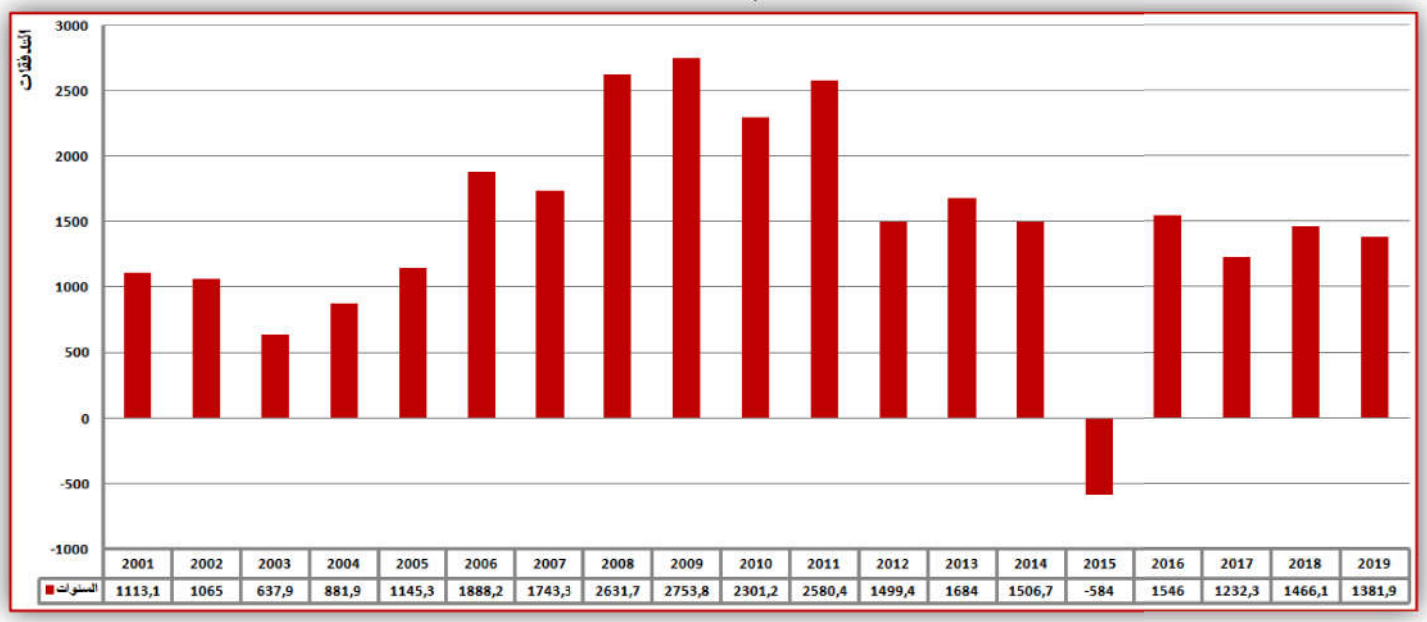

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	1113,1	1065	637,9	881,9	1145,3	1888,2	1743,3	2631,7	2753,8	2301,2	2580,4	1499,4	1684	1506,7	-584	1546	1232,3	1466,1	1381,9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين (2001-2019):

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي من بين أهم تدفقات رؤوس الأموال إلى المغرب، حيث عرفت خلال الفترة 2001-2016 تطورا ملحوظا كما هو مبين في الجدول الآتي:

[1] Unctad, « world investment report 2017, investment and digital economy united nations ». Geneva, 2017, P42.

الجدول(3-2): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين(2001-2019).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	/
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	2807,1	480,7	2314,5	894,6	1654	2449,4	2804,5	2487,1	1951,7	/
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	1573,9	2568,4	2728,4	3293,1	3561,2	3254,8	2321,8	2686	3558,9	1599,1

Source :unctad, «World investment report :annex tables01,FDI inflows, by region and economy,1990-2016».www.uncatd.org/eng/pages/DIAE/world%20repot/annex tables.aspx,consulte le 17/05/2018

يتضح لنا من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب سنة 2001 تجاوزت المليارين، حيث بلغت 2807.1 مليون دولار قدرت ب 56.5% عما عليه سنة 2000، لتحتل بذلك المرتبة الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا[1]، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عملية بيع 35% من أسهم شركة اتصالات المغرب إلى فيفندي يونيفارسال (Vivendi Universel) الفرنسية مقابل 2.72 مليار دولار[2]، لتنخفض إلى 480.7 مليون دولار سنة 2002، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات النمو في أنحاء العالم وانخفاض أسعار سوق الأوراق المالية، وتباطؤ وتيرة الخصخصة بالإضافة إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود[3]، لترتفع مرة أخرى سنة 2003 وصولا إلى 2314.5 مليون دولار بزيادة سنوية قدرت بحوالي 38.2% نتيجة للانتعاش في عمليات الخصخصة مثل عملية بيع

[1] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, examen de la politique de L'inversement ; Maroc, Nations unies, New York et Geneva, 2008, P06.
[2] Unctad, 333 world investment report 2002, Transnational corporation and Export competitiveness, New York and Geneva, 2002, P49.
[3-4] Unctad, World investment report 2003, FDI policies for development and international perspective, New York and Geneva, 2003, P XIII

80% من شركة ريجي للتبغ (Régie Tabacs) المغربية إلى شركة ألتاديس(Alt adis) الفرنكو-إسبانية بقيمة 1.7 مليار أورو[1].

أما في سنة 2004 فقد انخفضت هذه التدفقات إلى أقل من النص وصولا إلى 849.6 مليون دولار بسبب تباطؤ عمليات الخصخصة حسب تقرير الاستثمار العالمي[2]، لتعرف هذه التدفقات ابتداء سنة 2005 تزايد مستمر إلى غاية 2007 حيث من 1654 مليون دولار إلى 2804.5 مليون دولار بزيادة قدرت ب69.5% عما كانت عليه في سنة 2005.

ولقد أدى اندلا ع الأزمة المالية لسنة 2007 إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث انتقلت من 2487.1 مليون دولار سنة 2008 إلى 1573.9 مليون دولار سنة 2010 بنسبة انخفاض قدرت ب58%، وهذا بسب الضرر الكبير الذي لحق بسوق العقار، القطاع البنكي والقطاع الصناعي، والتي تعد من القطاعات الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب[3]، كما أن هذه التدفقات تجاوزت الثلاث مليارات دولار ابتداء من سنة 2013 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 3561.2 مليون دولار ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى تسارع وتيرة الإصلاحات وتحسن مناخ الأعمال، إضافة إلى تنفيذ مختلف الاستراتجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة فرص الاستثمار في القطاعات التقليدية (مثل الفلاحة، الصيد البحري والتعدين) والقطاعات المبتكرة (مثل صناعة السيارات والطائرات والخدمات اللوجستية المتجددة)، وبهذا تصدرت المغرب قائمة الدول المغاربية وأصبحت سادس دولة إفريقية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2014[4].

[5] Unctad, « World investment report 2005, transnational corporation and the internationalization of R & D, United Nations, New York Geneva, 2005; P 04.

[3] دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[4] وزارة الاقتصاد والمالية" **مشروع قانون المالية لسنة 2016**"، التقرير الاقتصادي والمالي، والمغرب، 2016، ص ص 31،31.

أما في سنة 2015 فلقد انخفضت تدفقات المباشر الأجنبي إلى 3254.8 مليون دولار، لتبقى المغرب بمثابة قاعدة رئيسية للتصنيع واستقطاب الأجنبي المباشر في إفريقيا[1]، ومحتلة المرتبة الأولى مغاربيا، لتعرف سنة 2016 انخفاضا حوالي 29% لتبلغ 2321.8 مليون دولار بسبب انخفاض الطلب الاستهلاكي الأوروبي[2]، ثم ارتفع سنة 2017 ليقارب 2686 مليون دولار بفضل الاستثمارات المهمة في قطاعي التمويل والسيارات ليواصل الارتفاع سنة 2018 ب 3558.9 مليون دولار، حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال سنة 2019 ب1599.1 مليون دولار، بحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المسجل في المغرب هو أدنى مستوى في السنوات الست الماضية. وهذا ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل (3-2): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين(2001-2019).

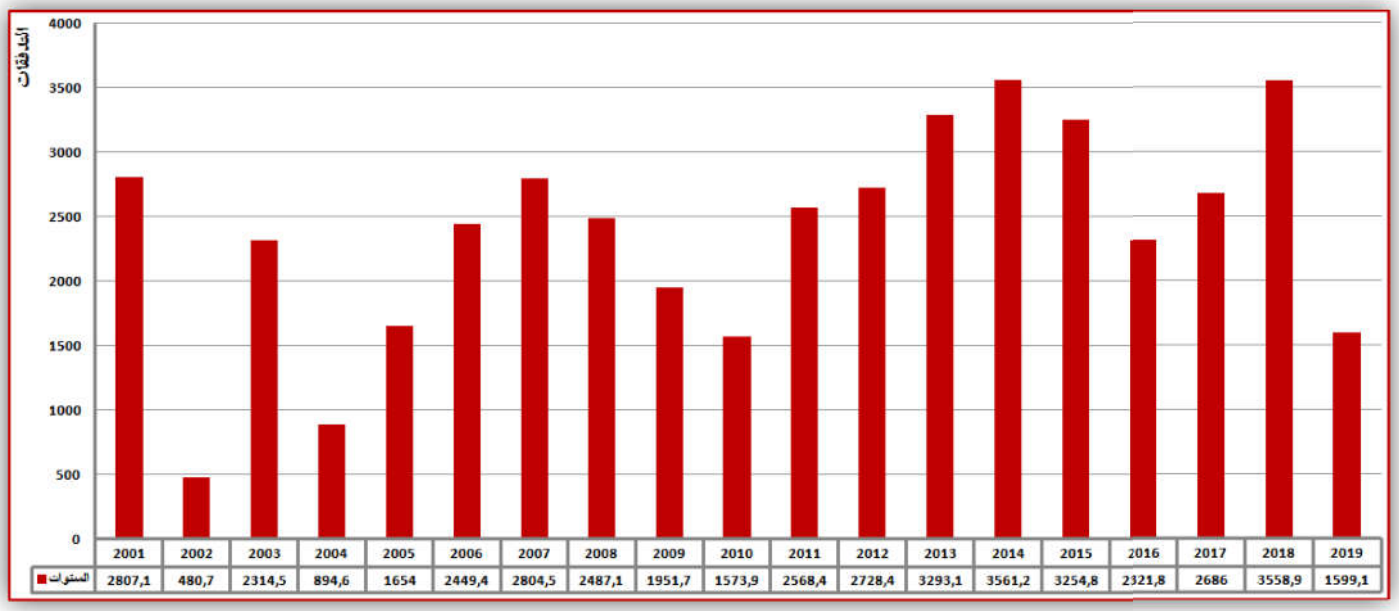

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

[1] Unctad, « World investment report 2005, investira nationality policy challenges, United Nations, New York Geneva, 2016, P 40.

[2] Unctad, « World investment report 2017, investment and digital economy», Geneva, 2017, P41.

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة مابين (2006-2019):

من خلال الجدول الموالي سنوضح حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية من دول العالم كما يلي:

الجدول (3-3): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية خلال الفترة مابين(2006-2019).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	1829	2432	3946	3646	29233	16308	12182
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	8865	8012	8141	7453	1419	4247	4562

المصدر:المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2016، ص29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية حقق تطورا ملحوظا ونتائج إيجابية خلال الفترة 2006-2008 وذلك راجع لنجاعة الحوافز والامتيازات لتشجيع المستثمرين من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار سنة 2000، لينخفض سنتي 2009 و2010، وبسبب هذا الانخفاض هو الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم يليها الانخفاض الكبير في أسعار البترول الذي سبب انخفاضا خلال السنوات القادمة من 2011 إلى غاية سنة 2015، حيث بدأ يعرف قليل من الانتعاش ثم عاد للانخفاض سنة 2016 و2017 ليصل إلى أدنى مستوياته ليبلغ 1419 مليون دولار، نتيجة اتفاق الأوبك على خفض إنتاج النفط ثم ترتفع لسنة 2018 و2019 بسبب الإجراءات التي قامت بها السعودية منها السماح بالتملك الأجنبي الكامل في عدد من القطاعات وفتح التأشيرات السياحية بإدراج الشركات الأجنبية والتعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الإستراتجية الأجانب حصصا إستراتجية في الشركات المدرجة. وهذا ما يمثله الشكل الآتي:

الشكل (3-3): تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية خلال الفترة مابين(2006-2019).

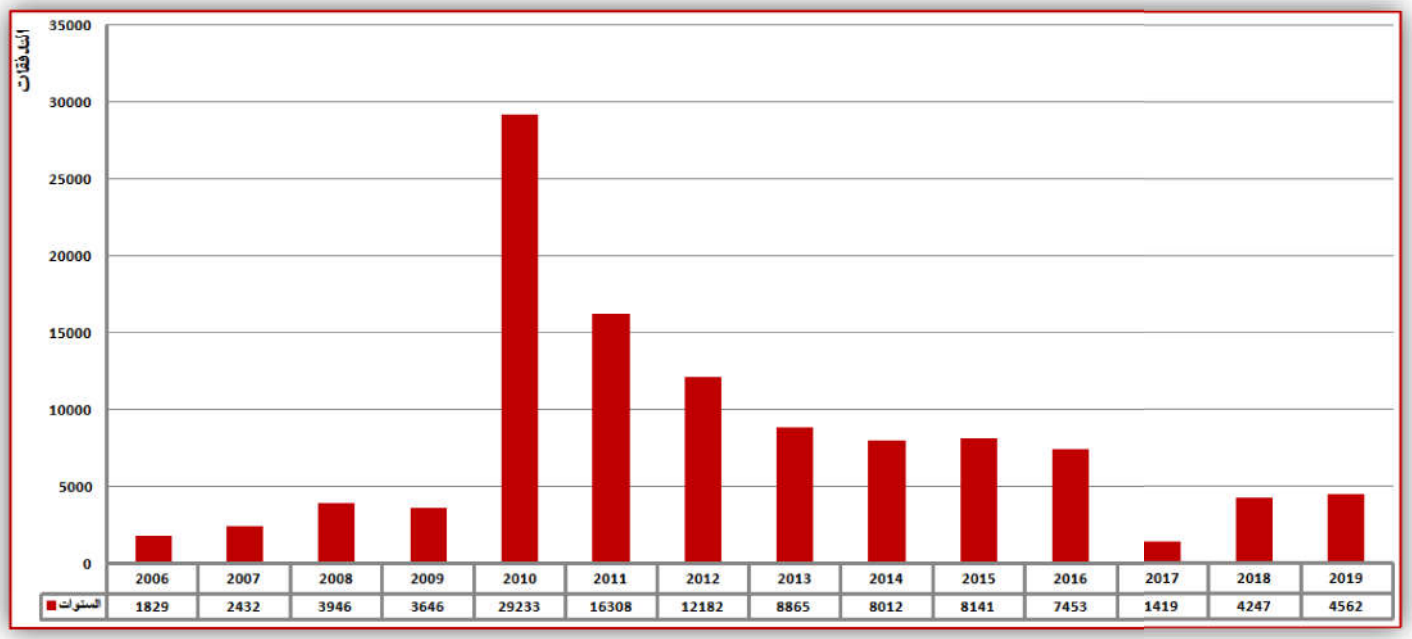

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

4- المقارنة بين التدفقات للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية):

وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول (3-4): المقارنة بين التدفقات للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية).

الجزائـــر		المغـــرب		السعـــودية	
السنة	التدفقات	السنة	التدفقات	السنة	التدفقات
2010	2031,2	2010	1573,9	2010	29233
2011	2580,6	2011	2568,4	2011	16308
2012	1499,4	2012	2728,4	2012	12182
2013	1696,9	2013	3298,1	2013	8865
2014	1506,7	2014	3561,2	2014	8012
2015	-584	2015	3254,8	2015	8141
2016	1636,3	2016	2157,1	2016	7453
2017	1232,3	2017	2686	2017	1419
2018	1466,1	2018	3558,9	2018	4247
2019	1381,9	2019	1599,1	2019	4562
المجموع	14447,4	المجموع	26985,9	المجموع	100422

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال المقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول الثلاث، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية هي الأكثر استقطابا للاستثمارات، وتتصدر الدول الثلاث وهذا راجع إلى عدة عوامل عدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

فالمملكة العربية السعودية تتمتع بإحدى الاقتصاديات الرائدة عالميا، فهي عضو في قمة العشرين وهي عضو بارز في مجلس التعاون الخليجي (GCC)، فإن الاستثمار فيها يتيح أيضا فرصة ارتياد أسواق الدول الخمس أعضاء الأحرى والتعاون مع الاقتصاديات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون تكبد رسوم جمركية.

كما أن المملكة العربية السعودية تحتل موقعا جغرافيا استراتجيا حيث تقف في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا وتتمتع ببنية تحتية قوية، تم تليها المغرب حيث كشف التقرير السنوي لشركة كوانتوم جلوبال ريسيرتين لاب عن تصدر المملكة المغربية قائمة الاقتصاديات الأكثر جذبا في القارة الإفريقية، وصنفها كأفضل البلدان الناشئة للاستثمار الخارجي في قطاعات استثمارية، عديدة، وأرجع تقرير الشركة السويسرية تقدم المغرب في مؤشر جاذبية الاستثمار، لعدة عوامل أبرزها النمو الاقتصادي، والموقع الاستراتيجي، وكذا التزام الحكومة المغربية بمراجعة كافة القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

فيما تحتل الجزائر المركز الأخير من بين الدول الثلاث حيث تعرف الجزائر عدة معوقات تقف في طريق المستثمر الأجنبي فمنها مثلا الاستقرار الأمني التي كانت تعرفه البلاد في الفترة الماضية ناهيك عن بعض القوانين والتسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمر فمثلا قانون الاستثمار(49/51) وكذا قائمة 850 مادة الممنوعة من الاستيراد، اضطرت المستثمر الأجنبي الذي يستورد المواد الخام من الخارج وكذا عدم المنافسة بين القطاع العام والخاص وتحيز الدولة إلى المؤسسات العمومية، كما أن السوق السوداء زادت ظلامية مناخ الاستثمار في الجزائر لأن سوقنا الوطني يسير بمتغيرات غير تلك المتعارف عليها دوليا.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الدول المعنية(الجدول، التمثيل البياني، المقارنة).

إن دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر لنا مدى قدرة السياسات الاقتصادية للدول على توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية وفيما يلي سنحاول استعراض التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب والسعودية.

1- التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة مابين(2003-2015):

يبين لنا الجدول التالي توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات

الجدول(3-5) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات

القطاعات	الترتيب	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	التكلفة الاجمالية %
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1	28	19130	28,12
المعادن	2	21	14371	21,12
العقارات	3	19	13343	19,61
المواد الكيميائية	4	14	7294	10,92
الفنادق والسياحة	5	12	2678	3,94
البناء ومواد البناء	6	14	2238	3,29
خدمات الأعمال	7	39	1599	2,35
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	8	28	1252	1,84
المنسوجات	9	9	997	1,47
التخزين	10	3	858	1,26
أخرى	11	188	4282	6,29
الإجمالي	66	375	68042	100%

المصدر:المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص121.

من الجدول يتبين لنل أن أغلب الاستثمارات الواردة إلى الجزائر تتركز في قطاع الفحم والنفط، والغاز الطبيعي الذي يستقطب 28 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب19130 مليون دولار بنسبة 28.12% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة مابين 2003-2015، وجاء قطاع المعادن في المرتبة الثانية ب21 مشروع بتكلفة إجمالية بلغت 14371 مليون دولار بنسبة 21.12% من إجمالي التكلفة الواردة إلى الجزائر، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقارات ب19 مشروع بتكلفة إجمالية وصلت إلى 13343 مليون دولار بنسبة 19.6%، في حين كانت المرتبة الرابعة لقطاع الموارد الكيميائية ب14 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب7294 مليون بنسبة 10.7%، أما كل من قطاع الفنادق والسياحة ومواد البناء، خدمات الأعمال، صناعة المعدات الأساسية للسيارات، المنسوجات،

والتخزين، فإن نسبتها كانت ضعيفة وتتراوح بين 3.9% و1.3%، هذا ما يظهر لنا التوزيع غير المتجانس بين مختلف القطاعات، ويمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل (3-5) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات

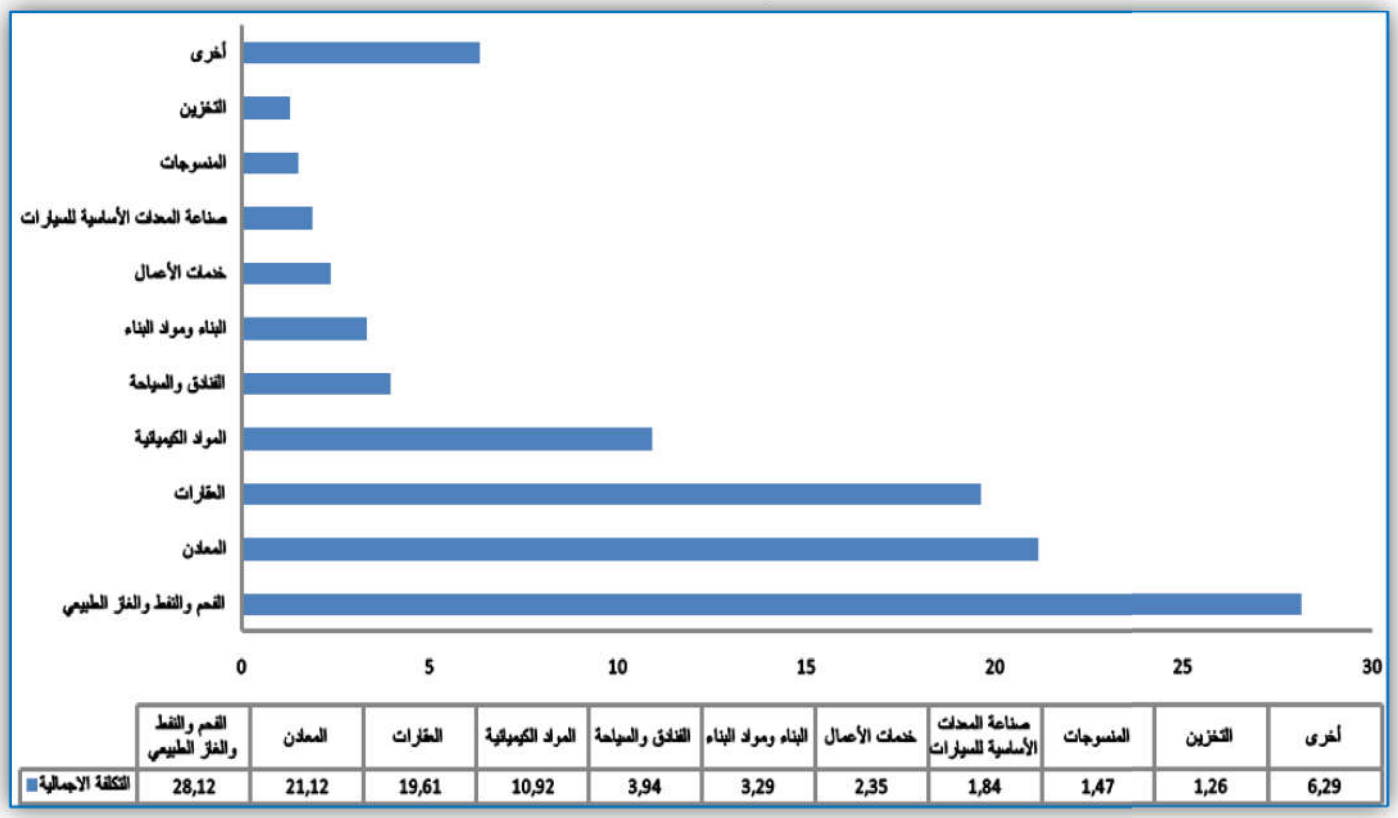

	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	المعادن	العقارات	المواد الكيميائية	الفنادق والسياحة	البناء ومواد البناء	خدمات الأعمال	صناعة المحدات الأساسية للسيارات	المنسوجات	التخزين	أخرى
التكلفة الاجمالية	28,12	21,12	19,61	10,92	3,94	3,29	2,35	1,84	1,47	1,26	6,29

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

2- التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة مابين(2003-2015):

تتوزع الاستثمارات الواردة إلى المغرب بين العديد من القطاعات وبنسب متفاوتة والجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين 2003-2015.

الجدول (3-6):التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين 2003-2015.

القطاعات	الترتيب	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	التكلفة الاجمالية %
العقارات	1	40	12018	21,54
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	2	13	9872	17,69
الفنادق والسياحة	3	59	8210	14,71
الطاقة المتجددة (البديلة)	4	12	4349	7,79
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	5	14	3143	5,63
البناء ومواد البناء	6	11	1944	3,48
التخزين	7	10	1839	3,3
المعادن	8	19	1820	3,26
الإتصالات	9	21	1549	2,78
المواد الكيميائية	10	14	1522	2,73
أخرى	11	515	9533	17,08
الإجمالي	66	728	55799	100%

المصدر:المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص175.

يتبين لنا من خلال الجدول أن قطاع العقارات احتل المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 2003-2015 بنسبة قدرت ب21.54% من التكلفة الإجمالية خلال فترة الدراسة ب40 مشروع بلغت تكلفتهم 12018 مليون دولار، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي ب13 مشروع بتكلفة قدرت ب9872 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 17.69% من إجمالي التكلفة خلال فترة الدراسة، أما المرتبة الثالثة فكانت لقطاع الفنادق والسياحة بنسبة 14.71% ب59 مشروع بتكلفة قدرت ب8210 مليون دولار، ليأتي بعدها قطاع الطاقة

المتجددة في المرتبة الرابعة ب7.8% ب12 مشروع بتكلفة 4349 مليون دولار، في حين كانت المرتبة الخامسة لقطاع الصناعة والمعدات الأساسية للسيارات ب5.6% ب 14 مشروع بتكلفة قدرت ب 3143 مليون، أما باقي القطاعات (البناء، مواد البناء، التخزين، المعادن، الاتصالات، المواد الكيميائية) فلم تتجاوز نسبتها 04%، ويمكن تمثيل هذه القيم في الشكل التالي:

الشكل (3-6) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات

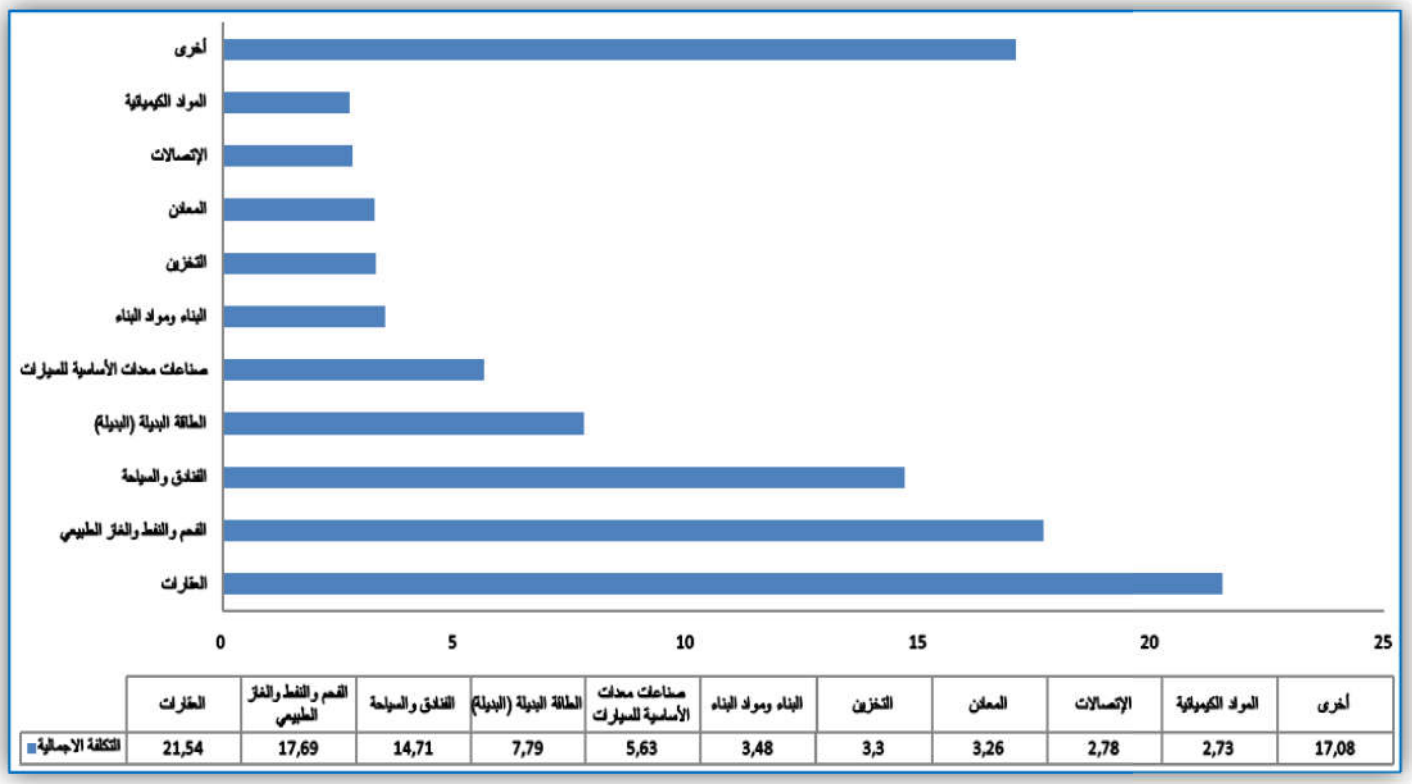

	العقارات	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	الفنادق والسياحة	الطاقة البديلة (البديلة)	صناعات معدات الأساسية للسيارات	البناء ومواد البناء	التخزين	المعادن	الإتصالات	المواد الكيميائية	أخرى
التكلفة الاجمالية	21,54	17,69	14,71	7,79	5,63	3,48	3,3	3,26	2,78	2,73	17,08

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

3- التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة مابين(2003-2015):

تتوزع الاستثمارات الواردة إلى السعودية بين العديد من القطاعات والجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية:

الجدول (3-7):التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

القطاعات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	التكلفة الاجمالية %
التصنيع	79	31578	21,54
أعمال البناء	34	14028	17,69
اللوجستيات والتوزيع والنقل والتجزئة	31	1257	14,71
التجزئة	102	1197	2,26
خدمات الأعمال	117	1078	7,79
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	8	1042	5,63
المبيعات والتسويق والدعم	109	825	3,48
المادة والتدوير	3	777	3,3
الكهرباء	2	634	3,26
البحث والتنمية	14	372	2,78
الإجمالي	499	52788	100%

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD).

حسب بيانات الجدول فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة وقد احتل قطاع التصنيع الصدارة بقيمة إجمالية قدرها 31578 مليون دولار حيث يضم 79 مشروع بنسبة قدرها 59.82%، ثم يلي ذلك قطاع أعمال البناء بقيمة إجمالية بلغت 14028 مليون دولار ب34 مشروع وذلك ما نسبته 26.57%، ليأتي فيما بعد قطاع اللوجيستيات والتوزيع والنقل بقيمة إجمالية 1257 مليون دولار ب31 مشروع بنسبة بلغت 2.38 %، ثم يأتي قطاع التجزئة بقيمة إجمالية 1197 ب102 مشروع و بالغة نسبته 2.26 %، ثم يليها قطاع خدمات الأعمال بقيمة 1078 مليون دولار ب117 مشروع والذي بلغت نسبته 2.04%، ثم يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقيمة 1042 مليون دولار ب08 مشاريع والذي بلغت

نسبته1.97%، ثم قطاع المبيعات والتسويق بقيمة 825 مليون دولار ب109 مشروع والذي بلغت نسبته 1.56%، ثم يليهم قطاع المادة والتدوير بقيمة إجمالية 777 مليون ب03 مشروع ما نسبته1.47%، ثم يعقبها قطاع الكهرباء بقيمة 634 دولار بمشروعين وهذا ما نسبته1.20%، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع البحث والتنمية بقيمة 372 مليون دولار ب14 مشروع والذي بلغت نسبته0.70%، وهذه القيم ممثلة في الشكل التالي:

الشكل:(3-7):التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

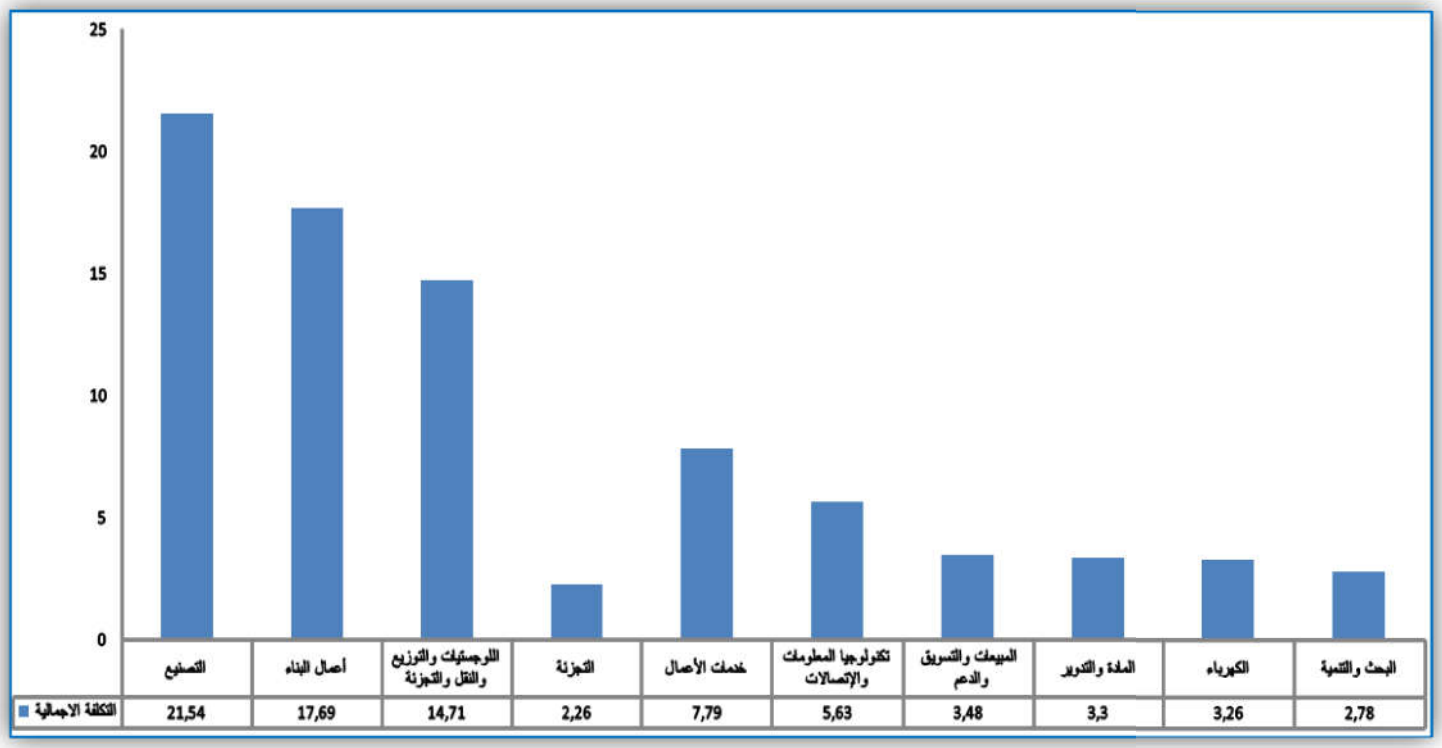

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

4- المقارنة بين التوزيع القطاعي لكل من الدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية):

والذي يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الجدول (3-8): المقارنة بين التوزيع القطاعي لكل من الدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية):

الجزائـــر		المغـــرب		السعوديـــة	
القطاعات	التكلفة بالمليون دولار	القطاعات	التكلفة بالمليون دولار	القطاعات	التكلفة بالمليون دولار
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	19130	العقارات	12018	التصنيع	31578
المعادن	14371	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	9872	أعمال البناء	14028
العقارات	13343	الفنادق والسياحة	8210	اللوجستيات والتوزيع والنقل والتجزئة	1257
المواد الكيميائية	7294	الطاقة المتجددة (البديلة)	4349	التجزئة	1197
الفنادق والسياحة	2678	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	3143	خدمات الأعمال	1078
البناء ومواد البناء	2238	البناء ومواد البناء	1944	تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	1042
خدمات الأعمال	1599	التخزين	1839	المبيعات والتسويق والدعم	825
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	1252	المعادن	1820	المادة والتدوير	777
المنسوجات	997	الإتصالات	1549	الكهرباء	634
التخزين	858	المواد الكيميائية	1522	البحث والتنمية	372
أخرى	4282	أخرى	9533	/	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال المقارنة بين توزيعات قطاع الاستثمار للدول الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية، نلاحظ أن أحسن القطاعات تتوزع في السعودية (استثمارات متنوعة) لا تعتمد أساسا على الموارد الطبيعية وهذا أفضل استثمار لأنه لا يمكن للمستثمر استنزاف الثروات الطبيعية بالدرجة الأولى، فمثلا لو أخذنا قطاع التصنيع فإنه يسمح فرص شغل للبلد المضيف لان المستثمر يعتمد على اليد العاملة من البلد المضيف لتقليل التكاليف وهذا سائر على باقي القطاعات ثم نلاحظ في المرتبة الثالثة المغرب فإن توزيعها أيضا متنوع لا يعتمد على الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى فهو يعتمد على العقارات والفنادق والسياحة بالدرجة الأولى وهو مقارب للاستثمار في السعودية ثم تحتل الجزائر المرتبة الثالثة والأخيرة فاستثمارها بالدرجة الأولى يعتمد على جهود المملكة السعودية لتنويع الاقتصاد تضع الاستثمار الأجنبي كأولوية نسبية لها حيث استطاعت إنشاء بعض المشاريع الجديدة خارج قطاع النفط والغاز

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الدول المعنية(الجدول، التمثيل البياني، المقارنة).

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة له، بالإضافة إلى توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية في كل من الجزائر والمغرب والسعودية.

1- التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتوزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب جنسية الدول المستثمرة كما يلي:

الجدول (3-9):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015).

الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة بالمليون دولار	إجمالي التكلفة %
دول أوروبا	176	137	27840	40,92
الدول العربية	82	68	24123	35,45
دول آسيا والمحيط الهادي	35	31	10204	15
دول أمريكا	43	40	4834	7,1
أخرى	39	30	1042	1,53
الإجمالي	375	306	68043	100%

المصدر:المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤتمر ضمان الاستثمار، الكويت2015، ص119.

يتبين لنا من خلال الجدول أن دول أوروبا تعتبر أول وأهم مستثمر في الجزائر حيث استحوذت 176 مشروع تنفذه 137 شركة أجنبية بتكلفة إجمالية بلغت 27840 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 40.92% من إجمالي تكلفة المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر تليها في المرتبة الثانية الدول العربية ب82 مشروع تنجزه 68 شركة عربية بتكلفة إجمالية قدرت ب24123 مليون دولار وهو ما يمثل

35.45% من إجمالي تكلفة المشاريع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب دول آسيا والمحيط الهادي ب35 مشروع تقوم به 31 شركة أجنبية بتكلفة إجمالية قدرت ب10204 مليون دولار بنسبة 15% من إجمالي تكلفة المشاريع، أما دول أمريكا فاحتلت المرتبة الرابعة ب43 مشروع نفذته 40 شركة أجنبية بتكلفة إجمالية قدرت ب4834 مليون دولار وهو ما يمثل 7.1% من إجمالي التكلفة.

أما فيما يخص كل دولة على حدى فنجد أن الإمارات تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب26 مشروع تنفذه 25 شركة بتكلفة قدرت ب15280 مليون دولار، تليها إسبانيا في المرتبة الثانية ب24 مشروع تنفذه 20 شركة بتكلفة مالية بلغت ب7860 مليون دولار، أما المرتبة الثالثة فكانت لفرنسا ب81 مشروع تقوم به 62 شركة بتكلفة إجمالية قدرت ب5950 مليون دولار[1] ، وهذه ما يمثله الشكل التالي:

الشكل (3-9):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015).

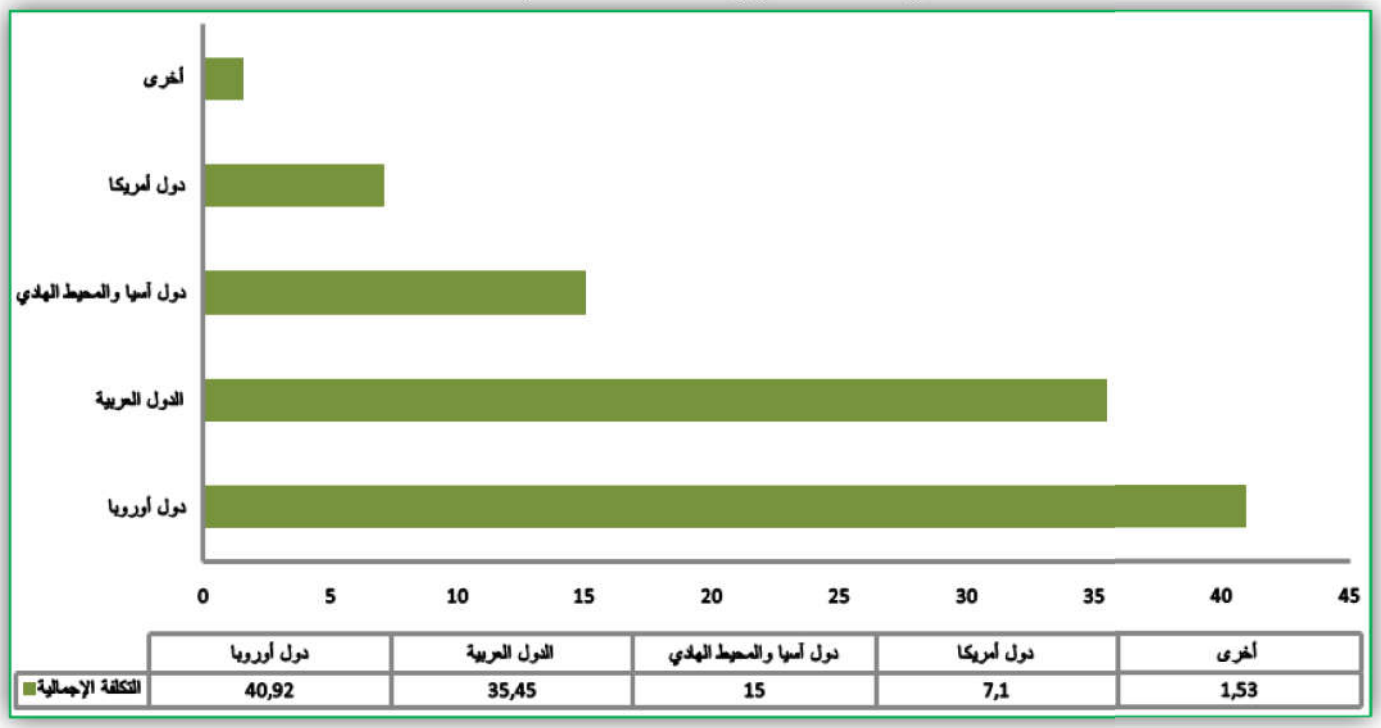

	أخرى	دول أمريكا	دول آسيا والمحيط الهادي	الدول العربية	دول أوروبا
التكلفة الإجمالية	1,53	7,1	15	35,45	40,92

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2- التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

تستقطب المغرب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف دول العالم كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (3-10):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015).

الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة بالمليون دولار	إجمالي التكلفة %
دول أوروبا	62	36	29552	52,96
الدول العربية	495	399	13356	23,94
دول آسيا والمحيط الهادي	49	42	8135	14,58
دول أمريكا	95	76	3703	6,64
أخرى	27	26	1052	1,89
الإجمالي	728	528	55798	100%

المصدر:المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2015، ص175.

تظهر لنا نتائج الجدول أن دول أوروبا هي أكبر وأهم مستثمر في المغرب خلال فترة الدراسة حيث أنجزت62 مشروع نفذته 39 شركة بتكلفة إجمالية قدرت ب29552 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 52.96% من إجمالي تكلفة الاستثمارات الواردة إلى المغرب خلال الفترة2003-2015، أما المرتبة الثانية فكانت للدول العربية التي بلغ عدد مشاريعها في المغرب ب495 مشروع تقوده 399 شركة بتكلفة إجمالية قدرت ب13356 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 23.94% من إجمالي تكلفة الاستثمار الوارد إلى المغرب أما المرتبة الثالثة فكانت لدول آسيا والمحيط الهادي ب49 مشروع تنفذه 42 شركة بتكلفة إجمالية بلغت 8135 مليون دولار، أي بنسبة 14.58% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد إلى المغرب، أما بالنسبة لدول أمريكا فقد احتلت المرتبة الأخيرة ب95 مشروع نفذته 76 شركة بتكلفة إجمالية قدرت ب3703 مليون دولار، وهو ما يمثل 6.64% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستثمار في المغرب.

أما فيمل يخص حصة كل دولة على حدى من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب، فنجد أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى ب46 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب11693 مليون دولار، يليها فرنسا ب220 مشروع بتكلفة إجمالية بلغت 11699 مليون دولار، أما المرتبة الثالثة فكانت لاسبانيا ب148 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب9001 مليون دولار، ثم الولايات المتحدة ب90 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت ب3108، وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

الشكل (3-10):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015).

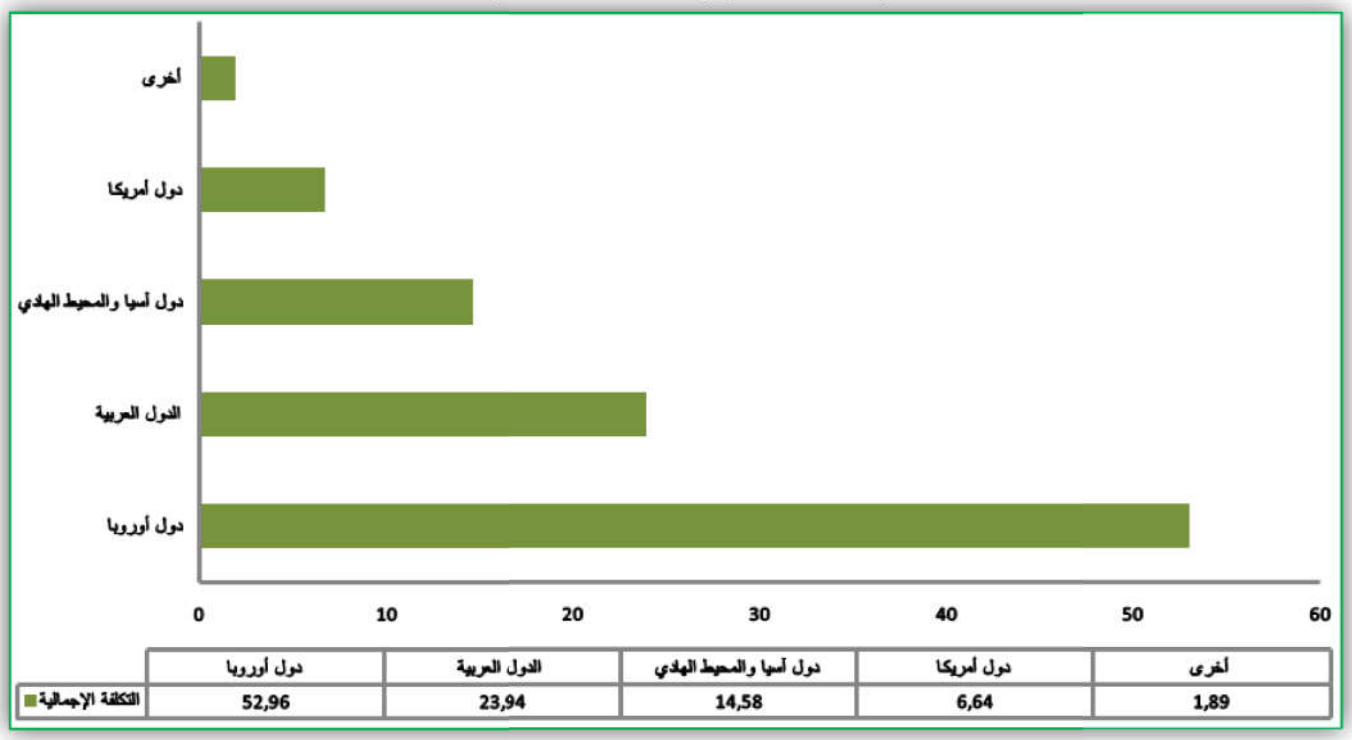

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

3- التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

تجذب السعودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف دول العالم كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (3–11):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003–2014).

إسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي الفرص	إجمالي التكلفة	نسبة الإستحواذ %
City Developments Limited (CDL)	سنغافورة	7	1386	1595	36,69
Landmark Group	الإمارات	14	4069	1594	36,66
TNT (TPG)	هولندا	10	1093	589	13,54
Hewlett-Packard (HP)	و.م.أ	8	2788	144	3,31
Carrefour	فرنسا	10	2210	126	2,89
General Electric (GE)	و.م.أ	7	455	118	2,71
EMKE Group	الإمارات	7	1415	79	1,81
Alshaya	الكويت	6	1004	47	1,08
BMA International	الإمارات	8	702	30	0,69
Giordano	هونج كونج	7	623	25	0,57
الإجمـــــالي		84	15745	4347	100%

المصدر: **FDI Intelligence from The Financial Times**.

تبين لنا نتائج الجدول أن الإمارات هي أكبر مستحوذ وأهم المستثمرين في السعودية حيث أنجزت عدة مشاريع تقودها عدة شركات أهمها Landmark Group بـ14 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ1594 مليون دولار، ثم EMKE Group بـ07 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر بـ79 مليون دولار، ثم BMA International بـ08 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر بـ30 مليون دولار، حيث تمثل إجمالي المشاريع بنسبة 40.06% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى السعودية، ثم تليها في المرتبة الثانية و.م.أ بقيادة شركتين Hewlett-Packard (HP) بـ08 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر بـ144

مليون دولار، ثم شركة General Electric (GE) ب07 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب118 مليون دولار، حيث تمثل و.م.أ نسبة 6.81% من إجمالي الاستثمارات الواردة للسعودية، أما المرتبة الثالثة فكانت لسنغافورة بقيادة شركتها City Developments Limited (CDL) ب07 مشاريع بتكلفة إجمالية بلغت 1595 مليون دولار، وتمثل سنغافورة بنسبة 36.69 من إجمالي مشاريع الاستثمارات الواردة إلى السعودية، ثم تحتل هولندا المرتبة الرابعة بشركة(TPG) TNT ب10 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب589 مليون دولار، وتمثل نسبة 13.54% من إجمالي الاستثمارات، وتأتي فرنسا في المرتبة الخامسة بشركةCarrefour ب10 مشاريع بتكلفة تقدر ب126 مليون دولار وتمثل نسبة2.89%، ثم الكويت في المرتبة السادسة بشركةAlshaya ب06 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب47 مليون دولار، وهذا يمثل 1.08% من إجمالي المشاريع، وتحتل هونغ كونغ المرتبة الأخيرة بشركةGiordano ب07 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب25 مليون دولار وهذا ما يمثل نسبة0.57% من إجمالي الاستثمارات، والذي نستطيع تمثيله في الشكل التالي:

الشكل(3-11):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2014).

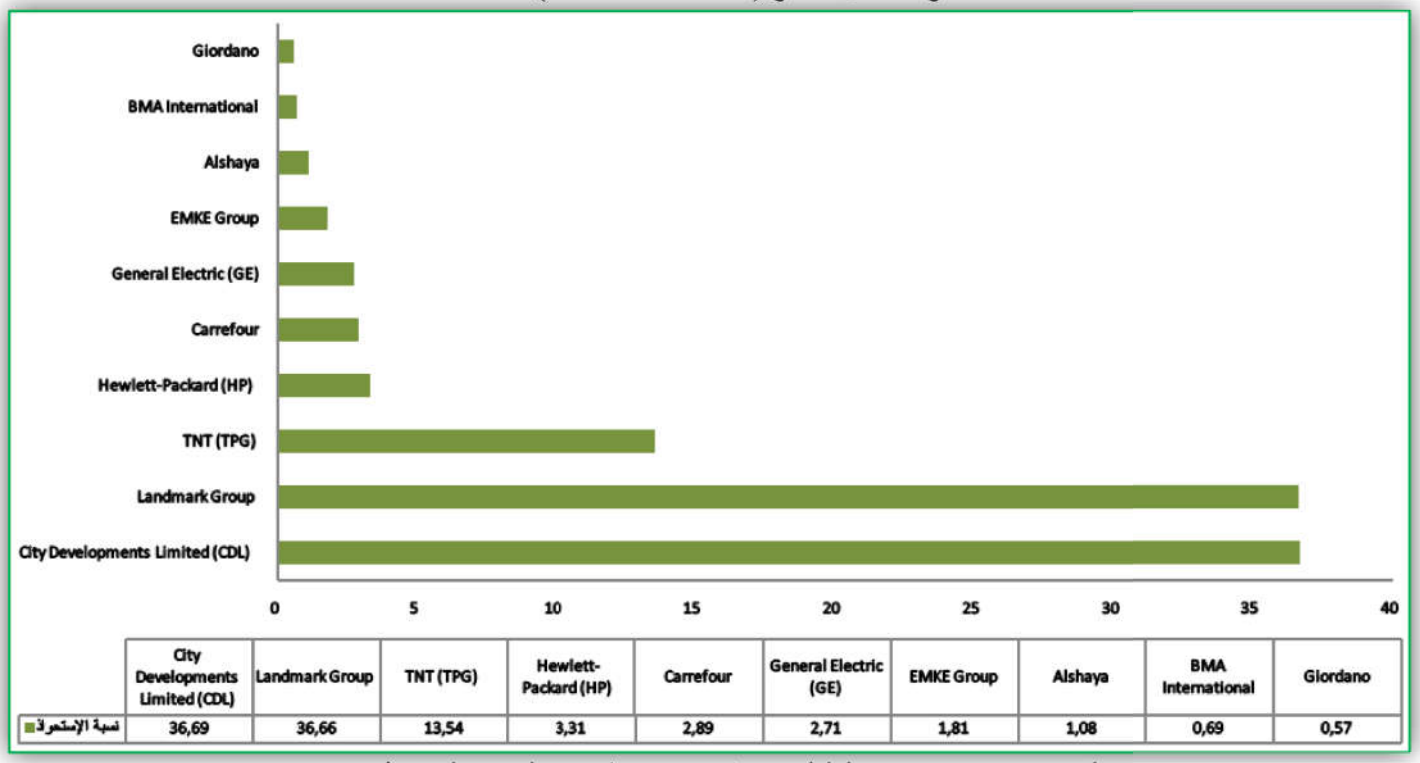

	City Developments Limited (CDL)	Landmark Group	TNT (TPG)	Hewlett-Packard (HP)	Carrefour	General Electric (GE)	EMKE Group	Alshaya	BMA International	Giordano
نسبة الإستحواذ	36,69	36,66	13,54	3,31	2,89	2,71	1,81	1,08	0,69	0,57

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول.

4- مقارنة التوزيع الجغرافي للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية):

ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول (3-12): مقارنة التوزيع الجغرافي للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية).

الجزائـــر		المغـــــرب		السعوديـــــة	
الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المشاريع	الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المشاريع	الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	عدد المشاريع
دول أوروبا	176	دول أوروبا	62	دول أوروبا	20
الدول العربية	82	الدول العربية	495	الدول العربية	35
دول آسيا والمحيط الهادي	35	دول آسيا والمحيط الهادي	49	دول آسيا والمحيط الهادي	14
دول أمريكا	43	دول أمريكا	95	دول أمريكا	15
أخرى	39	أخرى	27	أخرى	/
المجموع	375	المجموع	728	المجموع	84

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول ومن خلال المقارنة نلاحظ توزيع جغرافي متشابه لكل من المغرب والجزائر ولكن اختلاف في حجم المشاريع وعددها، فالمغرب تحتل الصدارة من حيث العدد ب728 مشروع منها 495 مشروع من الدول العربية و95 مشروع من دول أمريكا، ثم تليهم أوروبا ب62 مشروع في حين كان نصيب دول آسيا ب49 مشروع واستثمارات أخرى ب27 مشروع وبالانتقال إلى الجزائر فقد كانت مشاريع الاستثمار خلال سنة فترة (2003- 2015) مقدرا ب 375 مشروع منها 176 من دول أوروبا و82 مشروع قادم من الدول العربية ثم تأتي بعدها دول أمريكا ودول آسيا والمحيط الهادي ب 43 و 35 مشروع على التوالي و 39 مشروع من دول أخرى ثم في المركز الثالث نجد السعودية ب 84 مشروع منها 29 مشروع قادم من الإمارات تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 15 مشروع ثم تليها هولندا وفرنسا والكويت...الخ، ثم تسيطر الدول الأوروبية أو تحوز على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والمغرب إلا أنه هناك تواجد للدول العربية في كلا البلدين على غرار السعودية التي تتواجد فيها الإمارات والكويت فقط.

خلاصـــــة:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن كل من الجزائر والمغرب والسعودية قدمت العديد من الحوافز في إطار سياستها الضريبية بهدف خلق مناخ استثماري ملائم يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى مختلف القطاعات والمناطق التي تخدم أهداف التنمية في هذه الدول وهذا ما أدى إلى فقدانها مبالغ مالية معتبرة، حيث تفاوتت نسب تدفقات الاستثمار الوارد من دولة إلى أخرى وبالرغم من هاته التضحية المالية التي هي من نصيب هاته الدول من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول الأخرى ويعرف تذبذبا من سنة إلى أخرى.

خاتمة عامة

خـــــاتمة عامة:

كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، حيث ظهرت الحاجة غليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد الضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثمار مما يجعله يقبل على الاستثمار.

ولقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا بما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء متقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

عموما ما يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجيهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها.
- القيام بالإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تطور المؤشرات الاقتصادية، حيث حققت نتائج إيجابية في مجال النمو الاقتصادي واستقرار معدل التضخم في مجال أقل من 05% واستقرار سعر الصرف الحقيق في حدود 70 دينار للدولار.

- من خلال البيانات الإحصائية التي إستدلنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب مازال يحتاج إلى التحسن أكثر خاصة وإنهم يتمتعون بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.
- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعة.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها بمحل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.
- إن التحليل النيو كلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي ويبرز التأثير الضمني والغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأس مالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.
- يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التموين للتنمية، نقل التقانة، خلق فرص عمل، تنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل.
- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينيا أو أجنبيا في محورين يرتبطان ارتباطا وثيقا بإرادة دول الاتحاد الإفريقي، بحيث يتمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الإفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو شمال إفريقيا

كما يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي:

- تعزيز الاقتصاد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- خفض الرسوم الجمركية.

- خفض معدلات الضريبة بأنواعها خصوصا ضرائب الأرباح والعمل على توحيدها.
- زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار.
- تعزيز القطاع الخاص وتشجيعه وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد.
- إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات حديثة.
- عدم الاعتماد على قطاع واحد، وإنما خلق تكامل بين مختلف القطاعات العربية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات.
- تقوية الروابط وتعزيز العلاقات بين الدول العربية المضيفة للاستثمار والشركات الأجنبية المستثمرة.
- إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات.
- اقتراح نموذج معدلات آنية بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي يتحددان معا وهذا يجعل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع يؤثر في متغيراته وكذلك مؤشر النمو الاقتصادي.
- السماح للمستثمرين المؤسسين بالدخول في البورصة.
- تزويد المصارف بالمؤهلات الحقيقة.

أفاق الدراسة:

بالنظر إلى محددات الدراسة التي وجهتنا إلى التركيز على جانب من جوانب الموضوع فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا.
- دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ودول الخليج العربي.
- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في البلدان العربية.

المراجـــع

المراجـــــع:

أولا: باللّغة العربية:

أ/ الكتـــــب:

1. أبي محمد صبري الوثار وآخرون، **مدخل إلى الاقتصاد الرياضي**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993م.
2. أحمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**"،الأردن كنموذج،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005.
3. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012م.
4. أمير حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
5. أميرة حسن الله محمد " **محددات الاستثمار ألأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، الدار الجامعية، 2004-2005.
6. حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
7. حسين عمر، " **المدخل إلى دراسة علم اقتصاد، الاستثمار و العولمة** "، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
8. خيابة عبد الله "**تطور نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية**" دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
9. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
10. سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

11. صربي محمد موسى عريفات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.

12. ضياء مجيد الموساوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرّة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

13. ضياء مجيد الموسوي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.

14. طاهر مرسى عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

15. طه عبد الله المنصوري وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.

16. عبد السلام أبو قحف " **إدارة الأعمال الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، 2001.

17. عبد السلام أبو قحف " **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003.

18. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001م.

19. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001م.

20. عبد القادر محمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م.

21. عبد المجيد قدري، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003م-2004م.

22. عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

23. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأردن، 2008م.

24. عدي قصور "**مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

25. علي عبد الفتاح أبو شرار " **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات** "، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

26. فريد النجار " **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

27. فريدريك م شرر(2008) "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**" ترجمة علي أبوعميشة، الطبعة الأولى،مكتبة العنبكات.

28. محمد عبد العزيز عبد الله " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

29. محمد عبد العزيز عبد الله، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** "، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

30. محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007م.

31. محمد عبد العزيز، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

32. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 2001م.

33. مراد محمودي، " **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

34. موسى بودهان "**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**" الجزائر، دار الملكية، 2000.

35. ميشيل ب تودارو " **التنمية الاقتصادية** " ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض، 2006.

36. نداد محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الرياض، 2006م.

37. نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

ب/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996م– 2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008.

2. دلال بن سمينة، تحليل **أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م- 2013م.

3. صوايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م، ص26.

4. شاهين لزهر، **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2014م-2015م.

5. سعيدي يحي " **تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2006-2007.

6. كريمة فرحي "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، 2013، ص 123.

7. سادى حمال العرباوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، 2005م.

8. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، سنة 2010م-2011م.

9. ساعد بوراوي "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008.

10. علوش محمد " **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة** "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 08.

ج/ المجـــــــلات:

1. أحمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**"،الأردن كنموذج،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005.

2. أسماء بن طراد وآخرون "**آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان72-73، خريف 2015، شتاء2016.

3. آل داوود عبد الله " **نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية ومدى جلبه للاستثمار**"، مجلة المنارة للعلوم القانونية والإدارية، مركز المنارة للدراسات، الرباط، المغرب، العدد 04ن 2014.

4. أنيس الخياطي، **أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية**، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 69، مارس سنة 2010.

5. حمد راضي جعفر " **الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** "، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011.

6. رجاع عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990م – 2010م)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011.

7. رغيب شهرزاد "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد08،بسكرة، 2005.

8. زكية أحمد مشعل وآخرون "**أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي** " دراسة تطبيقية على الأردن، المجلد 23،العدد 1، جامعة بغداد، العراق، 2007.

9. السعدى رجال وشوقي جبار، **تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة واسط، العراق، 2014.

10. عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيت "**الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط** "، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، جامعة الكويت، العراق، 2008.

11. كريم نعمة النوري، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، أبريل 2004، من موقع: http://www.vliminsania.net/a94.htm(page consultée 15/05/2003.

12. محمد طالبي" **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" مجلة الاقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر، 2008.

13. مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006.

14. موفق أحمد السيدية وبشار ذنون محمد الشكرجي، **كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرافدين**، العدد 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.

15. ناجي بن حسين "**تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد31، المجلد ب، 2009.

د/ الدوريات والملتقـــــيات:

1. إبراهيم حسن العوسي، **مدى واقعية الأمانة المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية**، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، 1986.
2. الاسكوا " **التطورات في تشريعات حماية الملكية الفكرية في الدول الفكرية في الدول العربية**" وثيقة رقم 08-2005، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2005.
3. حواس أمين وساعد بوخاتم " **التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الاقتصادي**" ، الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 24/23 أفريل 2002.
4. خليفة حمود الزبيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001.
5. سعد محمود الكواز، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية** "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.
6. عبد الحميد أونيس" **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17، 18 أفريل،2006، الجزائر.
7. عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.

8. غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة المتعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.

9. **قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، بنك مصر، مركز البحوث، العدد 972.

10. المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2016.

11. محمد سعد عميرة، **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011.

12. محمد قويدري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

13. مصطفى باكر " **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** "، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004.

14. مصطفى باكير "**تطور الاستثمار الأجنبي المباشر**"، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24 يناير 2004.

15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD).

16. مؤسسة التمويل الدولية" **الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العلمية**"، صندوق النقد الدولي رقم 05 ،واشنطن، سبتمبر1997.

17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" **ندوة الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في تونس**"، 24-25 مارس، 1997.

18. المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

19. وزارة الاقتصاد والمالية" **مشروع قانون المالية لسنة 2016**"، التقرير الاقتصادي والمالي، والمغرب، 2016.

هـ/ المحاضـرات:

ضمرة مهند " **محاضرات في القانون التجاري**"، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، قسم العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1435هـ 2013م، ص76.

و/المراسيم والقواعد والمواد القانونية:

1. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 "**يتضمن المصادقة على اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي**"، الجريدة الرسمية رقم06، 1991.

2. المرسوم الرئاسي رقم95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 "**يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية**" ،الجريدة الرسمية رقم 59، 1995.

3. الأمر رقم 95-05 المؤرخ ديسمبر 1994" **الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**" ,الجريدة الرسمية رقم 07، 1995.

4. المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990" **يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة**"، الجريدة الرسمية رقم 45، 1991.

5. المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991" **يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار** "، الجريدة الرسمية رقم 46، 1991.

6. المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير 1994" **يتضمن المصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن**

التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما "، الجريدة الرسمية رقم 01، ، 1994.

7. المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في25مارس 1995" **يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الاسبانية والمتعلق بالترفيه والحماية للاستثمارات "**، الجريدة الرسمية رقم 23، ، 1995.

8. الفصل الأول 24 من قانون 120-23 "**المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات في الجمهورية التونسية**".

9. المادة 23 من قانون الاستثمار المغربي، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

10. التعليمة رقم 1589 المؤرخة في 15 ديسمبر 1992، الصادرة عن مكتب الصرف المغربي.

11. المادة 194 " **نظام الشركات السعودي**"، لعام 1437هـ-2015م، المعدل بالمرسوم الملكي رقم م/79 لعام 1439هـ-2018م.

ي/ المواقع الإلكترونية:

1. HTTP ://WWW.LADOCUMENTATIONFRONÇAIS.FR/VAR/STORAGELIBRES,3303333330403259/3303330403259EX.PDF.
2. MEHMET BAYKAL, FACTORS INFLUENCING THE SUCCESS OF US VENTURES IN TURKEY, 07 JULY, 2003, P17, WEB: WWW.RPI-EDU/GAYKAM/PROPOSAL3,DOC,CONSULTE LE 15/0G/2009.
3. UNCTAD, «WORLD INVESTMENT REPORT :ANNEX TABLESO1,FDI INFLOWS, BY REGION AND ECONOMY,1990-2016».WWW.UNCATD.ORG/ENG/PAGES/DIAE/WORLD%20REPOT/ANNEX TABLES.ASPX,CONSULTE LE 17/05/2018

ثانيا: باللغّة الأجنبية:

1. FRANÇOIS BOTS ET ANTRES, IMAGES FCOMOMIONE DU MANDE (CREOPOLITIQUE ÉCONOMIQUE) 2008, EDITION ARMAND COLIN, PARIS, 2007.
2. VRDCTAD, FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND DEVELOPMENT, VENTED, SERIES ON ISSUESININTES NATIONAL INVESTMENT AGREE MINTS, GENEVA, DEC 1998.
3. UNCTAD_ WORLD INVESTMENT REPORT_ TRANSNATIONAL CORPORATIONS EXTRACTIVE INDUSTRIES AND DEVELOPMENT, NEW YORK AND GENEVA, 2007.
4. UNITED NATIONAL, THE ROLE OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN ECONOMIC DEVELOPMENT IN ESCWA MEMBER COUNTRIES, NEW YORK, 2000.
5. UNCTAD_ WORLD INVESTMENT REPORT_ THE DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT: OP_CIT, 1998.
6. ALM M.BUGAMAN, FORTY YEARS OF THE THEORY OF THE TRANSITIONAL CORPORATION, UNCTAD_UN_VOL_N=02, NEW YORK, AUGUST, 1999.
7. ATHANASIOS VOMDAKIDIS, REGIONAL TRADE AGREEMENTS OR BROAD LIBERALIZATION: WHICH POTH LEADS TO FOSTER GROW TH? VOL, 46, N=01, IME, MARCH 1991.
8. CHARLES ET ALBERT MICHELET, LA SÉDUCTION DES NATIONS OU COMMENT ATTIRES LES INVESTISSEMENTS, ÉDITION: ÉCONOMICO, PARIS, 1999.
9. KHALID SEKKAT, IS THERE ANY THING SPECIAL WITH INTRA_ARALS CAPITAL FLOWS?, WORKING PAPAS, N=812,ECONOMIC RESEARCH FORUM, 2013.
10. UPALI KUMARA, INVERSEMENT INDUSTRIALISATIONS AND TNCS IN SELECTE ASIEN, RÉGIONAL DÉVELOPPEMENT DIALOGUE VOL_14, N=04, 1993.

11. ROBERT BARRO AND OTHER, ECONOMIC GROWTH, SECOND EDITION, THE MTPRESS, LONDON, 2003.
12. OECD,SURVER OF OECD :WORK ON INTERNATIONAL INVESTMENT, WORKING PAPER ON INTERNATIONAL INVESTMENT, OECD PUBLISHING, 1998.
13. MBLOMSTROM, AKOKKO, (DECEMBER 1996) ;THE IMPACT OF FOVREIGNC INVESTMENT ON HOST COUNTRIES AREA WORKING PAPER (WASHINGTON: POLICY RESEARCH).
14. MARTIEN CROZET ET POMINA KOENIG, ETAT DES LIEUX DU COMMERCE INTERNATIONAL :LE RÔLE DES FIRMES MULTINATIONALES DANS LE COMMERCE INTERNATIONAL, MONDIALISATION ET COMMERCE INTERNATIONAL, CAHIERS FRANÇAIS, N° 325.2004.
15. UNCTAD, INTERNATIONAL INVESTMENT AGREEMENT MULTILATERAL FRAMEWORK ON INVESTMENT MARCH, 2000.
16. RAY BARREL, N. PAIN, FOREIGN DIRECT INVESTMENT TECHNOLOGICAL CHANGE AND ECONOMIC CRROMTH WITHIN EUROPE, THE ECONOMIC JOURNAL, VOL 107, N° 445, BLACKMAIL PUBLISHERS, USA, NOVEMBER 1997.
17. ARIKAKKO, RUKEN JANSINI AND MARIO ZEJAN, LOCAL TECHNOLOGICAL CAPABILITY AND PRODUCTIVITY FROM FDS IN THE URUGUAYAN JNANUFACTURING SECTOR, THE JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES, NOL, 32,NO4, APRIL 1996.
18. MAROUAN ALAGA(SEPTEMBRE2006) INVESTISSEMENT DIRECT ETRONGER ET CROISSANCE ECONOMIQUES, UNE ESTIMATION A PARTIR D'UN MODÈLE STRUCTUREL POUR LES PAYAIS DE RIVE SUD DE LA MEDITERRA LNEESC,AHIERS DE L'IRD(PARIS :AUF).
19. MAROUN ALOYA,(SEPTEMBRE 2006) INVESTISSEMENT DIRECT ETROGNER ET CROISSANCE ECONOMIQUE, UNE ESTIMATION A NARTIR D'UN MODEL STRUCTUREL POUR LES PAYS DE RIVE SUD DE LA MILITARO LMN EÈS.C, AHIÈRS DE LIRD(PARIS :AUF).

20. CNUCED, EXAMEN DE LA POLITIQUE DE L'IMVESTISMENT DE MAROC (NEW YORK ET GENEVA :NATION UNIES 2007).
21. WORLD BANK," IS THERE A NEW VISION FOR MAGHREB ECONOMIC INTEGRATION", MARKING PAPER DOCUMENT, N° 38389, V1, NOVEMBER 2006.
22. FALK, MARTIN, A GRAVITY MODEL OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE HOSPITALITY INDUSTRY TOURISM MANAGEMENT, VOL, 55, 2016.
23. ROBNSON, DOUGLAS M, CHINESE AGRICULTURAL FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN DAIRY: COULD GERMANY BECOME A CHINESE CASH? GEWISOLA, 2019.

24. EMMANUEL NOWTARY, ZOE LUÇON :"10 ANS D'INVESTISSEMENT ÉTRANGERS ET PARTENARIATS D'AFFAIRES EN MÉDITERRANÉE (2006-2007) " NOVEMBRE 2016, P16.
25. UNCTAD, « WORLD INVESTMENT REPORT 2017, INVESTMENT AND DIGITAL ECONOMY UNITED NATIONS ». GENEVA, 2017.
26. CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT, EXAMEN DE LA POLITIQUE DE L'INVERSEMENT ; MAROC, NATIONS UNIES, NEW YORK ET GENEVA, 2008.
27. UNCTAD, 333 WORLD INVESTMENT REPORT 2002, TRANSNATIONAL CORPORATION AND EXPORT COMPETITIVENESS, NEW YORK AND GENEVA, 2002.
28. UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2003, FDI POLICIES FOR DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL PERSPECTIVE, NEW YORK AND GENEVA, 2003.
29. UNCTAD, « WORLD INVESTMENT REPORT 2005, TRANSNATIONAL CORPORATION AND THE INTERNATIONALIZATION OF R & D, UNITED NATIONS, NEW YORK GENEVA, 2005.
30. UNCTAD, « WORLD INVESTMENT REPORT 2005, INVESTIRA NATIONALITY POLICY CHALLENGES, UNITED NATIONS, NEW YORK GENEVA, 2016.

31. UNCTAD, « WORLD INVESTMENT REPORT 2017, INVESTMENT AND DIGITAL ECONOMY», GENEVA, 2017.

32. FDI INTELLIGENCE FROM THE FINANCIAL TIMES.

قائمة الأشكال

قائمـــــــة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	22
(1-2)	عرض هندسي لنموذج" Harrod et Domar" في النمو الاقتصادي	58
(2-2)	نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي	61
(1-3)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019)	110
(2-3)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين(2001-2019)	113
(3-3)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية خلال الفترة مابين(2006-2019)	115
(5-3)	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات	119
(6-3)	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات	121
(7-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية	123
(9-3)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015)	126

(**3–10**)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015)	**128**
(**3–11**)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2014)	**130**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنـــوان الـجدول	الصفحة
(3–1)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019).	108
(3–2)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين(2001-2019).	111
(3–3)	تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى السعودية خلال الفترة مابين(2006-2019).	114
(3–4)	المقارنة بين التدفقات للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية).	116
(3–5)	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة مابين 2003-2015 حسب القطاعات	118
(3–6)	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة مابين 2003-2015	120
(3–7)	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية	122
(3–8)	المقارنة بين التوزيع القطاعي لكل من الدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية):	123
(3–9)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015)	125
(3–10)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2015)	127

(3–11)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية حسب جنسية الدول المستثمرة خلال الفترة(2003-2014).	**127**
(3–12)	مقارنة التوزيع الجغرافي للدول الثلاث (الجزائر، المغرب، السعودية).	**131**